جامعــة الشاذلـي بن جديـد الطــارف

كليـة العلـوم الاقتصاديـة والتجاريـة وعلـوم التسييـر

قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في مادة الاقتصاد الجزائري

لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية

الأستاذ: خنفـو مانع

السنة الدراسية 2025/2026

محاضرة رقم 01

الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني

مقدمة :

كان الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني يتراوح بين الانتعاش في بداية القرن السادس عشر، بسبب قدوم المهاجرين الأندلسيين الذين أدوا أدوارا مهمة في زيادة إنتاج الأراضي الزراعية ، الصناعة و التجارة، بعد ذلك شهد الاقتصاد الجزائري بعض التراجع بسبب انتشار الأوبئة و الطاعون بالاظافة إلى سنوات القحط التي تعرضت إليها البلاد، خاصة بعد النصف الثاني من القرن السابع عشر و حتى بلوغ الاحتلال الفرنسي سنة 1830. الأمر الذي أدى إلى تأخر أساليب وطرق الاستغلال الزراعي و الصناعي و ركود التجارة مما انعكس سلبا على جميع نواحي الحياة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس يمكن إبراز مختلف أوجه النشاط الاقتصادي على النحو التالي:

1- الزراعة

قدرت المساحة الزراعية في الجزائر العثمانية ب 12.5 مليون هكتار، استغلت في إنتاج المحاصيل المعيشية كالحبوب والخضر والحوامض والزيتون والتمور و عنب المائدة والتين.إلى جانب المحاصيل التجارية كالتبغ والكتان. كان يشتغل في الزراعة ما يعادل 94% من السكان، كما اهتم الجزائريون بتربية المواشي، حيث بلغ عدد رؤوس الأغنام 08 مليون رأس و 01 مليون رأس من الأبقار.

- تميزت الزراعة بمختلف فروعها باعتمادها على الطرق التقليدية في الاستغلال.
- كانت تعتمد الزراعة بشكل أساسي على مياه الأمطار بسبب عدم توفر أساليب السقي الزراعي.
- بدأ الركود يتسرب إلى الزراعة بسبب تراجع مدا خيل النشاط البحري للأسطول البحري الجزائري، وهذا ما دفع السلطة إلى فرض ضرائب تصاعدية على السكان (الفلاحين) لتعويض ما فقدته من مدا خيل، الأمر الذي اثر سلبا على الأداء في الجانب الزراعي، بالاظافة إلى احتكار السلطة لتجارة الحبوب.
- تميزت الزراعة بسيادة النظام الإقطاعي، وكانت الملكية الفلاحية تتضمن ثلاثة أنواع:

أراضي العرش 5 ميون هكتار، أراضي البايلك 1.5 م هـ، أراضي الخواص 3 م هـ، أراضي الاحباس 3 م هـ.

2- الصناعة

تميزت الصناعة في تلك الفترة بالبساطة وقلة التنوع واقتصرت في اغلبها على المنسوجات نظرا لوفرة المواد الخام كالصوف والحرير، وكان لكل منطقة صناعتها الخاصة. ولكل صناعة امين يشرف عليها مثل أمين الفضة ، أمين الخياطين و أمين الطرازين.....الخ .

و هكذا نجد أن الجزائريين و على غرار الشعوب الأخرى مارسوا الصناعة اعتمادا على ما يتوفر ببلادهم من مادة أولية ومارسوا هذه الأنشطة في مختلف البلاد، ومن بين اهم الصناعات ما يلي:

- صناعة مستلزمات الزراعة والبناء، صناعة دباغة الجلود و الأحذية، الحقائب ومختلف الأمتعة الجلدية....الخ
- صناعة الألبسة و الافرشة والأغطية النسيجية بكل أنواعها.
- صناعة الحدادة ومعالجة المعادن والأسلحة و تحضير البارود.
- صناعة الخشب وبناء السفن، الأدوات المنزلية و الخزائن والأبواب، بحيث كانت تعتمد على الأخشاب المحلية.
- صناعة الخزف و الأدوات الفخارية التي كانت توفر الأدوات الضرورية للاستعمال المنزلي، بالاظافة إلى معالجة الرخام وصناعة الجبس و القرميد لتغطية البنايات، صناعة المجوهرات وأدوات التجميل و تقطير ماء الورد.

3- التجارة

ازدهرت التجارة، حيث كانت تصدر إلى أوربا العديد من المنتجات كالزرابي و والملابس المطرزة والشموع والصوف والمواشي..... الخ. بالمقابل كانت تستورد القطن والأقمشة و التوابل وحتى العبيد وكان التبادل التجاري يتم عن طريق المقايضة أو باستعمال النقود المتعامل بها آنذاك بكل بأنواعها (العملات الذهبية والفضية و النحاسية).

الخلاصة

أن الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني عرف ركود نسبي، بحيث يعتمد على الاكتفاء الذاتي الزراعي والحرفي و توازن تجاري يقوم أساسا على مبادلة المواد الأولية الزراعية بالسلع الأوربية. و هذا يرجع إلى الاهتمام المتزايد بالجوانب العسكرية و السياسية، الأمر الذي انعكس سلبا على الجانب الاقتصادي و مرجع ذلك يعود إلى :

- عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة.

- عدم اهتمام الحكام الأتراك بتطوير البني التحتية
- لم تتدخل الدولة لتحسن وسائل الاستغلال الزراعي.
- لم تساهم في الوقاية من الأضرار الطبيعية
- الاهتمام بالموانئ الجزائرية كان بقصد إيجاد مرسى أكثر أمنا لسفن القرصنة و ليس بقصد تطوير التجارة.
- عدم تطوير الصناعات اليدوية والحرف التقليدية من حث النوع والكم وهذا يرجع الى عدة أسباب أهمها:
- منافسة المصنوعات الأوربية المستوردة التي تتميز بانخفاض ثمنها وجودة صنعها.
- ثقل الضرائب المفروضة على الصناع الحرفيين.

المحاضرة رقم 02

الاقتصاد الجزائري في عهد الاستعمار الفرنسي 1830-1962

النشاط الاقتصادي في الجزائر 1830-1962

اعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل أساس على الزراعة والرعي والتجارة، إذ كانت مجمل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي والمستهلك الفرنسي، في الوقت الذي كان النظام الزراعي الجزائري قبل الاحتلال نظاماً شبه إقطاعي وقبلي، إلا أن هذا النظام كان قادراً بشكل أو بآخر على سد حاجة المزارع وحاجة أسرته من إنتاج الأرض ، ومن الطبيعي والحالة هذه أن يركز المحتلون الفرنسيون على الاستحواذ على أكبر مساحة من الأراضي الزراعية الجزائرية واستغلالها استغلالاً كاملاً ونقل إنتاجها إلى السوق الفرنسية والمواد الأولية لمصانعها او للاستهلاك المباشر.

في ضوء الأهمية التي احتلتها الأرض الزراعية من خطط وسياسات المستعمرين الفرنسيين، بدأت عملية مصادرة المحتلين المكشوفة للأراضي من أيدي أصحابها الجزائريين، فقد استولى الاحتلال الفرنسي على ملايين الهكتارات من أخصب الأراضي والأقرب إلى الساحل بعد أن تم طرد أصحابها منها، مما اضطرهم إلى الانتقال إلى المناطق الجبلية والصحراوية التي كان عليهم والحالة هذه بذل الجهود الكبيرة من اجل إعدادها للزراعة لتصبح قادرة على سد رمقهم وبقاءهم على قيد الحياة ، وقد استخدمت الحكومات الفرنسية المتعاقبة لتحقيق ذلك الهدف المصادرة العسكرية للأراضي من أيدي الجزائريين أو إصدار التشريعات التي من شأنها نزع الاراضي من أيدي الجزائريين ولعل أهمها هي:

- قرار عام 1830 الذي أعطى الحلق للسلطات العسكرية الفرنسية حق مصادرة أملاك المسلمين الذين ينحدرون من أصل تركي والأراضي الموقوفة للمساجد والأعمال الخيرية.
- قرار عام 1833 الذي أعطى الحق للسلطات الفرنسية مصادرة جميع الأرضي التي ليس لدى أصحابها عقود أو أوراق تثبت ملكيتها.
- الأمر الصادر في عام 1844 الذي أتاح للسلطات الفرنسية في الجزائر حق بيع أراضي الأوقاف.
- الأمر الصادر في عام 1846 الذي خول السلطات الفرنسية الحق في امتلاك جميع الأراضي التي ليس عليها أبنية، وكذلك الأراضي التي تقيم عليها القبائل الرحل، وقد أدى هذا القانون إلى مصادرة ما يزيد على 375.000 فدان.

- القانون الصادر في عام 1851 الذي يشمل الأراضي التي استحوذت عليها السلطة، فضلاً عن أراضي الغابات بما يقارب 2 مليون هكتار.
- في عهد نابليون الثالث وزع في عام 1852 ما يقارب عن 25 ألف هكتار لبعض الشركات الحكومية الفرنسية في وهران.
- وزع في عام 1853 ما يقارب عن 20 ألف هكتار للشركات الفرنسية الخاصة.
- وزع بين عامي 1861–1863 ما يقارب من 160 ألف هكتار كهدية من نابليون الثالث لحاشيته وعدد من النبلاء.
- في عام 1871 وبأثر ثورة الشيخ المقراني في الجزائر صادرت السلطات الفرنسية أراضي تقدر مساحتها بـ2.500.000 هكتار.
- تم في عام 1876 منح النازحين الفرنسيين من الألزاس واللورين بعد ضمها إلى ألمانيا ملكيات زراعية في الجزائر تقدر بـ100 ألف هكتار.
- تم في عام 1877 منح 100 ألف هكتار إلى الشركة الجزائرية في قسنطينية.

ويمكن القول أن مجموع مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر كانت في عام 1940 تقدّر بـ 10 ملايين هكتار استولى المستوطنون الفرنسيون على 2.7 مليون هكتار أي بنسبة 27% منها إلى جانب أن الكثير منهم كانوا يمارسون أعمالا أخرى من الصناعة والتعدين والتجارة، وأما الباقي فيملكها الجزائريون وهي أراضٍ قليلة الخصب والإنتاج.

وعلينا أن نلاحظ، أن المستوطنين الفرنسيين القادمين من بلد اختار طريق التطور الرأسمالي في كل حقول الاقتصاد وميادينه المختلفة لاسيما في القطاع الزراعي، فلم يكن غريباً أن يطبق أولئك المستوطنون علاقات الإنتاج الرأسمالية في الأراضي الزراعية الجزائرية التي سيطروا عليها مما أدى إلى ظهور قطاع زراعي كبير ومتطور متجه صوب التصدير أي أن هدفه الوصول إلى الأسواق الفرنسية خصوصاً تزامن ذلك مع وجود قطاع زراعي آخر عند المزارعين الجزائريين هو قطاع الاكتفاء الذاتي أي اقتصاد التقوت ، في وقت وضعت فيه الحكومة الفرنسية كل الأجهزة والمؤسسات التشريعية والمالية والسياسية في خدمة قطاع المستوطنين الفرنسيين الزراعي وتفضيله على قطاع الزراعة الجزائري سواء في مشاريع الري والأشغال العامة أو القروض.

ويمكن تحديد نوع المحاصيل الزراعية والغلال التي كان قطاع المستوطنين الفرنسيين ينتجها، إذ تركز إنتاج هذا القطاع على محاصيل الكروم الذي يدخل في صناعة الخمور ومعظم إنتاجه كان ينقل إلى الأسواق الفرنسية وعليه فقد شهدت زراعته انطلاقة كبيرة فوصلت مساحة الأرض الخاصة بزراعته إلى 400 ألف هكتار منذ بداية منتصف القرن الماضي إذ بلغ إنتاج الكروم ما يقارب من ربع مليون طن. كما أهتم قطاع المستوطنين الفرنسيين الزراعي

اهتماماً كبيراً بزراعة الخضراوات ولاسيما البطاطا والبقوليات ذلك لأهميتها بالنسبة إلى السوق الفرنسية، فقد سمح الاختلاف بين المناخين الفرنسي والجزائري أن تنضج تلك الخضروات في الجزائر قبل نضوجها في فرنسا مما جعل الإقبال عليها في أسواق الأخيرة كبير حتى بلغت الصادرات الجزائرية منها مئات الآلاف من الأطنان ، أما انتاج الحبوب بأنواعها فقد شهد ارتفاعاً واضحاً بعد الحرب العالمية الثانية والسبب يعود إلى حاجة سكان فرنسا لهذه المادة آنذاك بعد الحرب فبعد ان كانت 13 مليون قنطار عام 1945، أصبح بحدود24 مليون قنطار عام 1960.

ومن جهة ثانية كان للمحاصيل الصناعية أهمية كبيرة بالنسبة لقطاع المستوطنين الزراعي إذ تركزت جهوده على زراعة القطن والتبغ وإنتاج الفلين في الغابات، وذلك لحاجة الصناعة الفرنسية لها ويكفي أن نذكر أن محصول التبغ ارتفع من 100ألف قنطار في عام 1910 إلى 220 ألف قنطار في عام 1955.

أما إنتاج أراضي الغابات التي أصبحت ملكاً للحكومة الفرنسية منذ العام 1851 والتي كانت غنية بأشجار البلوط والفلين والأرز والصنوبر فأنها هي الأخرى نظر إليها رجالات الاستعمار الفرنسي في الجزائر باهتمام، فقد سمح للشركات الفرنسية أولاً بالهيمنة على مساحات كبيرة منها ثم احتكروا تجارتها فجعلوها تتجه لسد حاجة الأسواق الفرنسية المتزايدة من الأخشاب، ومن المفيد أن نذكر هنا أن قيمة صادرات الأخشاب الجزائرية إلى فرنسا في عام 1949 كانت 64 مليون فرنك.

ومما يجدر ذكره هنا، أن القطاع الزراعي الجزائري "قطاع التقوت(معاشي)" الذي كان يضم ما يفوق 6 ملايين مزارع، معتمدين على زراعة أراضي صالحة للزراعة قاربت مساحتها من 2.5 مليون هكتار فقط قد بلغت فيه نسبة المزارعين الأجراء 60% أما من كان يملك أرضاً في هذا القطاع فكانت نسبتهم 38% في حين كانت نسبة 2% الباقية هم كبار الملاك ، مع انتشار ظاهرة تحول عدد كبير من صغار الملاكين إلى أجزاء في أراضيهم بعد أن خضعوا لدوامة الربا، فضلاً عن ذلك كله حرم الفلاح الجزائري من كل وسائل التطور والدعم، فقد تخلت المؤسسات المالية والإدارية عن واجباتها تجاه المزارع الجزائري الذي ترك لوحده في ميدان العمل الزراعي الذي يحتاج أكثر من غيره إلى مد يد المساعدة ، مما دفع بالمزارعين الجزائريين إلى مستويات الفقر المدقع ولم يكن مجرد صدفة أن يتحول أكثر من 50% من المزارعين الجزائريين إلى عمال زراعيين لا يملكون من حطام الدنيا غير قوتهم اليومي، ولم يكن ذلك بعيداً عن هدف المستعمرين الفرنسيين السياسي بكسر شوكة الجزائريين وإخضاعهم نهائياً لإرادتهم .

ونتيجة مما سبق فقد ظلت نسبة نمو الإنتاج الزراعي والحيواني الجزائري في المدة من 1880 وحتى عام 1955 نسبة نمو ضئيلة لم تتجاوز 1.5% سنوياً ، في حين كانت نسبة نمو

السكان تجاوزت 1.8% ، وبالتالي معاناة المجتمع الجزائري في بعض الأعوام من نقص المواد الغذائية الأساسية.

لم يكن الوضع بأفضل حالاً في النشاط الاقتصادي الآخر وهو التجارة وذلك بسبب سيطرة المستوطنين الفرنسيين على مجمل نشاطات التجارة في الجزائر، وذلك من خلال سيطرتهم على السوق الداخلية الجزائرية وتصديرهم لرؤوس الأموال الفائضة عن التجارة وأرباحها إلى فرنسا ‘ ولقد بدأ تنفيذ الهدف الأول لهم "السيطرة على السوق الداخلية الجزائرية" عن طريق إصدار القوانين التي وحدت الجزائر مع فرنسا في عامي 1851و1867، والتي كان الهدف منها عزل الجزائر تجارياً ، تلك القوانين التي حرمت الجزائر من حماية صناعاتها وحرفها الوطنية التي لم تستطيع المنافسة مع الشركات الفرنسية الحديثة التي كانت تنتج بضائع وسلع ذات جودة عالية وأسعار أقل مما كانت تنتجه الصناعات والحرف الجزائرية الأمر الذي أدى إلى خنق الصناعة الجزائرية وتدمير حرفها، وبذلك أصبحت السوق الجزائرية مرتعاً للشركات الفرنسية ومما ساعد على تحقيق ذلك الهدف هو احتكار النقل البحري بين الجزائر ودول العالم من قبل الشركات البحرية الفرنسية.

في ظل هكذا وضع، تحقق الهدف الثاني وهو " تصدير رؤوس الأموال" بشكل تلقائي، فالثابت تاريخياً أن العلاقات التجارية بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها كانت في الغالب، مصحوبة بعجز الميزان التجاري للدولة التي تقع تحت هيمنة المستعمر، ولم تشذ الجزائر عن هذه القاعدة فهذا العجز قد نجم عن احتكار فرنسا للسوق الجزائرية واحتكارها لتجارتها معها، فضلاً عن تلاعب فرنسا بقيمة النقد ، وقلة صادرات الجزائر إلى خارج منطقة الفرنك ، وارتباطها بالصندوق المشترك للعملة الصعبة في تلك المنطقة والذي لم تكن تستطيع السحب منه إلا في حدود حساب حق السحب الذي تجهزه فرنسا وتمونه ، في مقابل عدم وجود ما يعوض هذا العجز من عائدات أخرى وعدم وجود أسطول تجاري خاص بالجزائريين، ويرافق ذلك كله ضعف المقدرة الشرائية والإنتاجية للجزائريين.

وفي مستوى أخر طبقت فرنسا على الجزائر سياسة" عدم تصنيع المستعمرة" فقضت تلك السياسة الاستعمارية على الصناعات اليدوية والحرفية كصناعة النسيج والجلود والنحاس والحلي، التي كانت مزدهرة في الجزائر عندما فتحت الأبواب على مصراعيها للبضاعة والسلع الفرنسية المصنوعة، إذ تعرضت إلى ظروف منافسة ظالمة أدت في نهايتها إلى موتها البطيء وبقاء البضائع الفرنسية المحتكرة للسوق الجزائرية ، كما أخذت فرنسا كدولة استعمارية تركز اهتمامها على عملية استخراج المواد المعدنية وإنتاج كل ما يمكن أن يفيد الصناعة الفرنسية كمواد خام أو مواد أولية لتلك الصناعة فقامت بحفر المناجم مثل مناجم الحديد

والفوسفات، وربطها بخطوط سكك حديدية إلى الساحل ليتسنى لها تصديرها إلى الأسواق الفرنسية، في حين بقيت اهتمامات الجزائريين أمام هذا الوضع الصعب باتجاه تأمين الغذاء والسكن بحدودهما الدنيا، وإذا ما أردنا أن نركز على مدى مساهمة الصناعة المحلية والحرف في الجزائر في الدخل الوطني، فأنها مساهمة ضئيلة لا تتعدى نسبة 10 % في عام 1955 .

محاولات فرنسا للبحث عن النفط في الجزائر:

يرجع تاريخ المحاولات الأولى للبحث عن النفط في الجزائر إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، إذ بدأت فرنسا عام 1870 بأولى محاولاتها للبحث عن احتمال وجود مكامن نفطية في الجزائر وتركزت تلك المحاولات في المناطق الشمالية التي كانت تظهر فيها طفوح نفطية فوق سطح الأرض، على آية حال لم تسفر تلك الجهود إلا على استخراج كميات قليلة من النفط لعدم جدية وانتظام هذه الجهود التي بذلت للعثور على النفط كما انها لم تكن مدعمة بالوسائل الفنية الحديثة فضلاً عن ضعف الإمكانيات المالية الضرورية لمثل تلك الجهود ، بالرغم من ذلك اكتشفت حقول نفط صغيرة ففي عام 1895 اكتشف حقل عين الزفت في ولاية غليزان غرب الجزائر الذي ظل ينتج حوالي 50 ألف طن سنوياً حتى عام 1925 .

حاجة فرنسا للنفط بعد الحرب العامية الثانية

اتجهت أنظار الحكومة الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية صوب الصحراء الجزائرية بشكل أكثر جدية وبإمكانيات تكنولوجية ومالية كبيرة، لعلها تجد "النفط" ، التي أصبحت بحاجة ماسة له أكثر من أي وقت مضى فقد كانت فرنسا تعاني من مشاكل جمة في توفير احتياجاتها من النفط والمنتجات النفطية إذ كان اعتمادها أساساً على مصادر خارجية ، كما استلزمت عملية إعادة أعمار ما ضربته الحرب العالمية الثانية وعملية النهوض باقتصاد فرنسا المزيد من بذل الجهود لتأمين مصادر النفط لتلبية الطلب المتزايد، واضطرار الحكومة الفرنسية إلى تسديد أثمان احتياجاتها من النفط ومشتقاته بالعملات الأجنبية الصعبة مما زاد من الضغط على ميزان المدفوعات الفرنسي، وعليه فقد أصبحت الصحراء الجزائرية أملاً لرجال المال والاقتصاد والسياسة في فرنسا بأن تجد تحت يدها منابع للنفط لتسد بعض من عطشها له.

تبعاً لذلك بدأت أعمال التنقيب بصورة جدية في الصحراء الجزائرية منذ عام 1952وغطت رخص التنقيب خلال عامي 1952 –1953 مساحة تقدر بـ 500 ألف كم^2، في الوقت الذي كانت السلطات الفرنسية المختصة تقدر مساحة المناطق التي يحتمل أن تحتوي على مكامن نفطية وينبغي أن يشملها التنقيب بما يتجاوز 1.800.000 كم^2.

تحققت الأهداف في عام 1955، إذ تم العثور على أول حقل للنفط في الصحراء الجزائرية وهو حقل عجيلة "جنوب شرق الجزائر" من قبل شركة كريبس الفرنسية ، ويقع ضمن ما يعرف بحقول حوض "بولیناك" في الصحراء الشرقية ، ومنذ هذا النجاح جندت الحكومة الفرنسية ثلث نفقاتها التي كانت توجه للأبحاث النفطية في مستعمراتها وخصصتها ابتداءً من عام 1955 للأبحاث التمهيدية والتنقيب في الصحراء الشرقية، الذي تلاه اكتشاف أكبر الحقول إنتاجاً وهو حقل زارزاتين في عام 1958، فضلاً عن اكتشافها بعد ذلك حقولاً اقل أهمية .

المحاضرة 03

السياسة التنموية المعتمدة بعد الاستقلال

مرحل تخطيط التنمية الاقتصادية(1962-1979)

مقدمة

عانى الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال مصاعب اقتصادية واجتماعية نتيجة البنيان الاقتصادي المشوه وغير المتوازن وكذا رحيل أكثر من أربعة أخماس المعمرين العاملين في الإدارة والمؤسسات المالية والنقدية قدرت بحوالي مليون معمر أوربي 50 ألف كادر سامي و 35 ألف كادر متوسط المهارة و 100 ألف موظف، في وقت كانت أمية الجزائريين تجاوزت 90% .
وقد انعكس هذا الوضع على أداء الاقتصاد الوطني الذي حمل معاني التخلف والتبعية وعدم التناسق في ما بين قطاعاته خاصة الصناعي و الزا رعي ، فضلا عن سوء الأوضاع الاجتماعية ومظاهر الفقر والجوع والمرض، مما تتطلب تكاتف الجهود للانطلاق في عملية كبرى للبناء – والتشييد .وتعد الفترة 1963 – 1979المرحلة الأولية للتأسيس الاقتصادي في الجزائر، وعملية التغيير الجذري في البنيان الموروث عن الحقبة الاستعمارية في كل المجالات على اختلافها.

مكانة التنمية الاقتصادية في المواثيق الرسمية للبلاد

جاءت أول محاولات إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كنتيجة حتمية لحالة التدهور التي كانت سائدة من جراء السياسة الاستعمارية، واتضحت أولى معالمها في الوثائق الأساسية للبلاد كبرنامج طرابلس وميثاق الجزائر والميثاق الوطني وذلك تكملة لما ورد في بيان أول نوفمبر عن الاتجاهات العامة للاقتصاد المنشود بنائه بعد نيل الاستقلال . و دراسة بعض التجارب التنموية في دول إفريقيا وأسيا والاستفادة منها.

أ – ميثاق طرابلس في جوان 1962

وثيقة اعتمدها المجلس الوطني للثورة التحريرية CNRA في اجتماعه المنعقد بطرابلس الليبية في شهر جوان 1962 ، تحدد التوجه المستقبلي للبلاد في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. أكدت هذه الوثيقة على مجوعة من القضايا أهمها:

– ضرورة تدخل الدولة المباشر في الحياة الاقتصادية.

– القيام بثورة زراعية تقتضيها الوضعية الخاصة التي كان يعيشها القطاع.

– أولوية إقامة الصناعات الثقيلة ن اجل دعم القطاع الزراعي ومن اجل إنشاء وتطوير الصناعات الخفيفة بعيدا عن التأثيرات السلبية التي يمكن أن تنتج عن التبعية الاقتصادية للبلدان الرأسمالية المتقدمة..

ومن أجل ذلك تمت المباشرة بإجراءات التأميم لكل الموارد الطبيعية، وتجارة الجملة، والتجارة الخارجية، والبنوك وكل المؤسسات المالية، و إعتماد سياسة التخطيط المركزي، والتحديث والتطوير في قطاعات الاقتصاد الوطني وخاصة قطاع الزراعة إلى جانب قطاع الصناعة. وتمثلت هذه الإجراءات في ما يلي:

–إعادة هيكلة وتحديث الزراعة

–تنظيم ملكية الأملاك العقارية

–استصلاح و استغلال الأراضي وتوسيع المروية منها

–توفير تقنيات ومستلزمات الزراعة الحديثة.

–إقامة الصناعات الثقيلة.

ب – **ميثاق الجزائر في أفريل 1964**

صدرت هذه الوثيقة عن مؤتمر جبهة التحرير الوطني الذي انعقد بالجزائر العاصمة في افريل 1964 و كان من أهم ما جاء فيه:

– تجنب الأخذ بالنظام الرأسمالي كمنهج اقتصادي ، لكونه – حسب الوثيقة– لا يتناسب مع حاجات وطموحات الشعب الجزائري.

– الأخذ بالنهج الاشتراكي و بالتخطيط المركزي المباشر من اجل حشد الموارد اللازمة و تسخيرها لخدمة التنمية الشاملة.

– تأكيد ما جاء في برنامج طرابلس فيما يتعلق بالقطاع الزراعي من ضرورة إدخال تغييرات عميقة على هياكله ووسائل و طرق الإنتاج.

– الحرص على المردودية المالية للاستثمارات الصناعية المزمع القيانم بها مع اعطاء الاولوية للصناعات الخفيفة.

– ضرورة الاهتمام بالتكوين والرفع من مستوى كفاءة المواطن الجزائري والاعتماد على الامكانيات الوطنية لتحقيق التنمية.

ج- الميثاق الوطني في جوان 1976

اعتمد الميثاق الوطني بعد استفتاء شعبي تم إجراؤه في 1976،

- شدد على استمرارية الاختيار الاشتراكي و ضرورة تدخل الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي وبالاعتماد على التخطيط المركزي.
- أعطى أولوية للصناعات الثقيلة و يعتبرها أداة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي و التخلص من التبعية للبلدان الرأسمالية

ومن ناحية أخرى فإن الثورة الصناعية تندرج في عملية رفع المستوى المعيشي لكل مواطن، فهي ليست مجرد أسلوب لتراكم رأس المال، بل إنها تهدف إلى القضاء على البطالة، وتحسين الظروف الحياتية للعمال، وإعادة توزيع الدخل القومي.

أنظمة تسيير و إدارة القطاعات الاقتصادية

منذ نيل الاستقلال السياسي، تعاقبت على إدارة قطاعات الاقتصاد الجزائري أساليب متنوعة أملتها ظروف كل مرحلة

1- نظام التسيير الذاتي

على اثر مغادرة المستوطنين الأوربيين لمزارعهم و العديد من مؤسساتهم الصناعية. بادر العمال الجزائريين في عدد من تلك الوحدات إلى القيام بحماية أصولها و محاولة الاستمرار في نشاطها. وتدخلت الحكومة لدعم تلك المبادرة وإعطائها الطابع الرسمي من خلال إصدارها لمراسيم نقلت بموجبها ملكية الأصول المتروكة إلى الدولة و أخضعت الوحدات الإنتاجية المعنية لما عرف بنظام التسيير الذاتي.

وقد طبق أسلوب التسيير الذاتي في كل من القطاعين الزراعي والصناعي.

في قطاع الزراعة وأصدرت بهذا الصدد مراسيم في سنة 1963 لتنظيم المزارع الشاغرة بتبني أسلوب التسيير الذاتي وتحت إدارة الدولة، بتعيين مدير من قبل وزارة الفلاحة .وتمثلت السياسة الزراعية في المحافظة على هيكل الإنتاج الموروث عن الحقبة الاستعمارية دون تغيير نظرا لغياب الكادر الفني المتخصص ، وحفاظا على تدفقات النقد الأجنبي المتأتية من الصادرات الزراعية و العمل على توفير احتياجات السوق المحلية.

أما فيما يخص القطاع الصناعي فقد كان صغيرا جدا ومحصورا في بعض المصانع التي أوجدها المستعمر اما لتحويل المادة الأولية ومن ثم نقلها إلى فرنسا أو بيعها لدول أخرى أو

مصانع أقيمت على أرض الجزائر لاستغلال خيراتها في صناعات معينة لخدمة الحرب أو تصديرها كذلك شغور تلك الوحدات الصناعية وبقائها مهجورا ألزم الدولة آنذاك بإعادة تشغيلها خدمة للتنمية الاقتصادية بصيغة القطاع الصناعي المسير ذاتي.

2- نظام التسيير الاشتراكي

ابتداء من عام 1967 أعطت الجزائر أولوية عظمى لتأسيس قطاع صناعي متطور يقود مسيرة التنمية من خلال التخطيط وفقا لنظام التسيير الاشتراكي كبديل لنظام التسيير الذاتي الذي ميزه من حيث نظام التسيير والأهداف المرجوة، تواجد أربع قطاعات متباينة :**قطاع التسيير الذاتي** الذي شمل المزارع وبعض الوحدات الصناعية الشاغرة، و**قطاع أجنبي خاص** متمثل في وحدات الإنتاج التابعة للشركات الأجنبية، و**قطاع خاص محلي**، و**قطاع عام** في طور النمو .مما أوجب على الدولة

إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، وأخذت درجة تدخلها في النشاط الاقتصادي في التزايد .

2-1 - المخططات التنموية وفقا لنظام التسيير الاشتراكي

يمكن عرض الأهداف الأساسية لهذه المخططات فيما يلي:

- المخطط الثلاثي (1967-1969)

استهدف هذا المخطط تحقيق التوازن الجغرافي وتم توجيه

برنامج الاستثمار إلى المناطق المحرومة لإزالة مظاهر الفروقات الإقليمية، وقد بلغ مقدار الاستثمار الإقليمي الفعلي 9.160 مليار دينار جزائري.

- المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

خصص له 30 مليار دينار من اجل تنفيذ برنامج التصنيع، وإنشاء كتابة الدولة للتخطيط، وقد بلغ مقدار الاستثمار الفعلي 36.310 مليار دينار ج.

- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

خصص له 100 مليار دينار لتكثيف النسيج الصناعي. حيث وجهت نسبة .61% من الغلاف المالي للصناعة و 34% للتربية و التكوين و النشاط الاجتماعي و 5 % للزراعة.

2-2 تقييم نتائج المخططات الاقتصادية

نتيجة لساسة التسيير المنتهجة خلال فترة تطبيق المخططات الثلاث السابقة الذكر وما ميزها من مركزية القرار المفرطة التي حالت دون اتخاذ التدابير الضرورية في كثير من القطاعات و كذا عدم وجود حلول للتموين العاجل بالمادة الأولية التي تحتاجها كثير من المصانع، هذا الواقع أدى ذلك إلى تراكم العديد من الاختلالات التي عانى منها الاقتصاد الجزائري ، والتي يمكن إجمالها في النقاط ألأساسية التالية:

- انخفاض معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية الراجع للمركزية المفرطة ونقص الكفاءات التسييرية.
- نقص اليد العاملة في القطاع الصناعي وعدم تناسبه مع حجم الاستثمارات المقررة حيث بلغ عدد مناصب العمل فيه 401 ألف عامل أي بنسبة لا تتجاوز % 16.7 من إجمالي المناصب لسنة 1977 على الرغم من المبالغ الهائلة التي خصصت لقطاع الصناعة.
- هيمنة القطاع الصناعي في خطط التنمية على حساب القطاع الزراعي والذي يستوعب أغلبية

العمالة المؤهلة في السوق ، مما سبب فجوة غذائية تدفع الجزائر سنويا ما يقارب 2.5 مليار دولار مقابل الحصول على وارداتها الغذائية.

- لم تشمل سياسة التوسع في توفير مناصب الشغل قطاع الزراعة ، إذ لم يعرف هذا القطاع تغييرا ملحوظا في مستوى التشغيل منذ سنة 1966 .
- الاعتماد الكبير لهذه المؤسسات على السوق الخارجية لسد احتياجاتها من قطع الغيار وبالتالي ظهور حلقة التبعية التكنولوجية للخارج، خاصة وأن الجزائر عمدت على استيراد أشكال التكنولوجيا المتكاملة لتجهيز مصانعها.
- ضخامة حجم المؤسسات العامة وصعوبة تسييرها(المجمعات الصناعية)

أدى إلى تفشي البيروقراطية في اتخاذ القرارات وتزايد الطلب على القروض الخارجية الأمر الذي تسبب في تفاقم إشكالية الاستدانة الخارجية و التي قفزت من 0.944 مليار دولار سنة1970 الى 17 مليار دولار سنة 1980.

المحاضرة رقم 04

الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التحول الإرادي للإصلاحات (1980-1989)

مقدمة

عمدت السلطات الجزائرية منذ مطلع الثمانينات إلى التغيير في أسلوب إدارة الاقتصاد الوطني بمبدأ لامركزية القرارات داخل الوحدات الاقتصادية، حيث أن النتائج المحققة على
مستوى المؤسسات العامة الجزائرية لم تبلغ مستوى الآمال المنشودة من الاستثمارات التي خصصت لإنجاز مشاريعها خلال عقد السبعينات.
تميزت فترة الثمانينات بتطبيق مخططين تنمويين هما المخطط الخماسي الأول و المخطط الخماسي الثاني خلال الفترة 1980- 1989، مرفقين بسلسلة من التشريعات وجملة من الإصلاحات الداخلية التي شملت
المؤسسات العامة والقطاع الخاص . وميزت فترة تطبيق المخططين التنمويين الضخمين صفة الانتقال من سياسة التصنيع، و إعطاء الأولوية لقطاعات أخرى حيث اتخذت مجموعة من الإجراءات كان من بينها:

- الاستثمارات الموجهة إلى بعض المشاريع المتعلقة بالصناعات الثقيلة.
- متابعة المشاريع التي هي في طور الانجاز.
- توجيه الاستثمارات الجديدة إلى تدعيم المنشآت القاعدية كالطرقات والسدود وإنشاء المستشفيات و إلى دعم قطاعات البناء و الزراعة والصناعات الخفيفة.
- الاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في إطار برنامج واسع للاستيراد وضعته الحكومة، سمي ببرنامج (ضد الندرة) حيث خصص له عام 1982 مبلغ 10 مليار دولار .

المخططات التنموية للثمانينات

المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

حرصت الحكومة انطلاقا ن هذا المخطط على زيادة الاهتمام بقطاع الزراعة، التربية و السكن، بالاظافة إلى الصناعة، ولقد بلغت إجمالي المخصصات المالية لهذا المخطط 400.6 مليار دج موجهة لاستكمال ما تأخر انجازه من المخططين السابقين مع انجاز مشاريع جديدة، كما بلغت حصة الاستثمارات الصناعية 38.5% و هي نسبة منخفضة مقارنة بحصتها خلال المخططات السابقة، وفي المرتبة الثانية قطاع الفلاحة والري بنسبة 18.5% من اجل تدارك مشكل التبعية

الغذائية ثم قطاعات السكن والتربية والتكوين و الصحة بحصة 25% و التي أصبحت تكتسي أهمية اكبر مقارنة بالمخططات السابقة.

المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

خصص له مبلغ 525 مليار دج يهدف الى استكمال بناء الاقتصاد الوطني وتصحيح اختلالاته وتطويره. و قد جاء توزيع الاستثمارات فيه مشابها على العموم لتوزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول، حيث خفض من نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي مقارنة بمخططات مرحلة السبعينات وتم رفع نسبة الاستثمارات الموجهة للبنى التحتية والمنشات الاجتماعية والفلاحة.

يعتبر هذا المخطط امتدادا و تكملة للمخطط السابق من حيث الأهداف العامة، غير انه يحدد بعض الأهداف الخاصة بناءا على التغيرات الحاصلة كما يلي:

- التحكم في التوازنات الداخلية والخارجية
- ضرورة تحسين نجاعة الجهاز الاقتصادي والاجتماعي، ولاسيما عبر تخفيض تكاليف التسيير والاستثمار والبحث عن مردودية أحسن للمؤسسات من خلال رفع الإنتاجية والاستعمال المكثف للوسائل المتوفرة.

– توسيع القاعدة المادية للاقتصاد عن طريق دعم القدرات الانتاجية للقطاع الفلاحي والري، تطوير الصناعات التكاملية والتي بامكانها احلال الواردات و المواصلة في تدعيم البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية

– مواصلة دعم التهيئة العمرانية من خلال اللامركزية الجهوية وتحسين التخطيط المحلي.

– مواصلة دعم التربية والتكوين، وتكييف مخرجاتها مع احتياجات التنمية الوطنية

– مكافحة كل أشكال التبذير ، وانتهاج سياسات تقشفية تتلاءم مع الإمكانيات و الأهداف الاقتصادية للبلاد، وتحقيق العدالة.

الإجراءات المتبعة لإصلاح قطاع المؤسسات العمومية والخاصة

نتيجة لضخامة حجمها، وضعف هياكل التسيير الداخلي فيها، واجهت معظم المؤسسات العامة صعوبات وضغوط داخلية وخارجية، تسبب في ضعف أدائها، و التي فرضت على السلطات الجزائرية منذ مطلع الثمانينات بالتعجيل بسلسلة من الإجراءات الإصلاحية التي يمكن عرضها على النحو الآتي:

1- **إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات**

هدفت السلطات العمومية من هذا الإجراء الى محاولة تجاوز عقبة الحجم الكبير للمؤسسات العامة و تعداد العمال الهائل الذي لم يخضع في التوظيف لاعتبارات اقتصادية بل اجتماعية بحتة والتي رفعت من تكاليف الإنتاج وعجز الموازنة العامة، الذي ظلت تغطيه الخزينة العامة بقروض موجهة للمؤسسات العاجزة دون إعلان إفلاس تلك الشركات لاعتبارات اجتماعية تتعلق بالحفاظ على مناصب الشغل.

فقامت السلطات أنذاك خلال الفترة من 1981–1984 بتجزئة المؤسسات العامة الكبيرة الحجم والتي تضم اليد العاملة الكثيفة الى مؤسسات صغيرة الحجم تسهل عملية التحكم بها وإدارتها بكفاءة، حيث نتج عن عملية إعادة الهيكلة العضوية تجزئة 69 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم الى 404 مؤسسة عامة مصغرة.

2- إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات

شُرع في تطبيق إعادة الهيكلة المالية بداية من عام1981 بسبب استمرار العجز المالي المتراكم على المؤسسات العامة، إذ بلغ هذا العجز عام 1978 نحو 179 مليار دينار.

وفي سبيل تهيئة المحيط المناسب لعمل المؤسسات الجديدة التي تم انشائها على أعقاب إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العاجزة ماليا، ا رفقت إعادة الهيكلة العضوية اجراءات اعادة الهيكلة المالية وهي عملية اختصت بهيكلة الجانب المالي.

ومن بين الإجراءات التي اتخذت لإتمام عملية إعادة الهيكلة المالية

- وضع ميزانية جديدة لانطلاق المؤسسات العامة الناشئة
- شطب و مسح كل ديون المؤسسات التي تعاني من عجز مالي .
- تمويل المؤسسات العاجزة عن طريق البنك الوطني للتنمية بواسطة قروض متوسطة وطويلة الأجل، بهدف تغطية الأصول الثابتة ثم الحصول على رأس مال عامل موجب (رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة) لتوفير السيولة اللازمة.
- القيام بالتطهير المالي وتحويل الديون الطويلة تجاه الخزينة العامة إلى هبات من الدولة.

3- استقلالية المؤسسات العمومية

نظرا للظروف الصعبة التي تعيشها المؤسسة الاقتصادية العمومية في منتصف الثمانينات، كان من الضروري أن تتلقى إصلاحات أكثر عمقا من اجل تحسين أدائها، وذلك من خلال إصدار القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية رقم 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 أو ما يعرف بقانون استقلالية المؤسسات.

و الذي يهدف إلى تحرير المؤسسة العمومية من القيود المركزية في تسييرها– لان ذلك لطالما كان سببا جوهريا في ضعف مردوديتها وفشل تسييرها– لذلك جاء هذا القانون ليعطيها استقلالية في التسيير والحرية في الاستثمار والإنتاج و التوزيع وتحديد الأسعار

بهذا تغير الشكل القانوني للمؤسسات العامة وأصبحت ملكيتها للدولة باعتبارها المساهم الوحيد، وجعلتها شركة مساهمة أو شركة محدودة المسؤولية تتملك فيها الدولة أو الجماعات المحلية (الولاية، البلدية) بصفة مباشرة أو غير مباشرة جميع الأسهم. وأصبحت كذلك بموجب ذات القانون خاضعة لإمكانية تطبيق إجراءات الإفلاس إذا تأكد عدم قدرتها على الدفع بصورة دائمة.

وجاءت هذه المرحلة لتهيئة المؤسسة العامة لمرحلة الاعتماد على النفس من خلال إجراءات التطهير المالي، بشطب ديونها الداخلية والخارجية وتعويضها عن خسائر الصرف الناتجة عن انخفاض أسعار صرف الدينار .ثم التخلي عن تبعيتها في التسيير وفق نظام التخطيط المركزي وإعطائها استقلالية التسيير، حيث حصلت 350 مؤسسة عامة على الاستقلالية عام 1988 معظمها تابع لقطاعي الصناعة والبناء.

بموجب هذا القانون تم استبدال اسم المؤسسة العمومية الاشتراكية بالمؤسسة العمومية الاقتصادية، كما اصبحت لها شخصية معنوية مستقلة هن الدولة، وتم الفصل بين ملكية راس المال من طرف الدولة والمساهمة في راس مال المؤسسة فقط دون التسيير، بينما تمارس الدولة والجماعات المحلية المساهمة في المؤسسات العمومية حقها على الملكية بواسطة صناديق المساهمة

حيث تم إنشاء 08 صناديق مساهمة يغطي كل صندوق منها قطاعا من قطاعات النشاط الاقتصادي، وذلك حرصا على استقلالية التسيير في المؤسسات العامة. وأوكل القانون رقم (03/88) لصناديق المساهمة مهمة تسيير الأسهم واستثمار أموال المؤسسات العامة بما يحقق أعلى مردودية منها، وتخضع تلك الصناديق الى توجيهات عامة من قبل الدولة عن طريق تخطيط لا مركزي ديمقراطي.

4– إصلاح القطاع الخاص

يمثل القانون (11/82) المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني، انفراج كبير لصالح الاستثمار الخاص الذي كان محاصرا بالعديد من القوانين و الإجراءات التي حدت من مجالات نشاطه واعتبار العديد منها حصرا على القطاع العام، ناهيك عن انعدام الكفاءة والمردودية وتقييده بمعدلات جبائية وضريبية حالت دون توسعه وانمائه.

وتمثلت الأهداف الرئيسية لقانون الاستثمار الوطني في:

- تكوين علاقة تكاملية ما بين القطاعين الخاص والعام

- توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية وتعبئة الادخار

- وتوفير مناصب شغل جديدة.

- تلبية حاجيات المواطنين من السلع والخدمات وتقليل الواردات.

4-1 القطاع الخاص الوطني

أصدرت السلطات الجزائرية سنة 1988 قانونا خاصا يهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص الوطني في التنمية الاقتصادية وذلك على اعتباره قطاعا داعما لأنشطة القطاع العام ومكملا له وكان ذلك بصدور القانون رقم 25/88 الصادر في 1988/07/1 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الوطنية

وتحديد القطاعات ذات الأولوية وحدد الإجراءات التحفيزية و الامتيازات الممنوحة في إطار إستراتيجية دعم القطاع الخاص .كما ألغى القانون الحد الأقصى المطبق على حجم الاستثمار والرخصة المسبقة لإقامة مؤسسة صناعية والمنصوص عليهما في قانون82 /11 لعام 1982.

ونتيجة لما سبق تم إنشاء العديد من المؤسسات الخاصة ذات الحجم الصغير والتي مست قطاعات إنتاجية وخدمية متعددة بلغ عددها أكثر من من 8000 مؤسسة خاصة ما بين عامي 1987و 1990 أغلبها يقل عدد المشغلين فيها عن 10 عمال .

4-2 القطاع الخاص الأجنبي

لقي الاستثمار الخاص الأجنبي حضه ونصيبه كذلك من التشريعات التي بينت صيغه المتاحة و الإجراءات التنظيمية المتعلقة بصدور القانون رقم 13/82 والذي أكد على أن توطين الاستثمار الأجنبي لا يكون إلا في شكل شركات مختلطة جزائرية وأجنبية تمتلك فيها الجزائر

غالبية رأس المال للمحافظة على دورها الرقابي .وأستهدف صدور القانون دفع مسيرة التنمية على الأصعدة التالية:

– رفع مستوى الاستخدام والتوظيف الذي تعكس فيه البطالة مظهر أزمة اقتصادية واجتماعية.

– ترقية معرفة و استعمال التكنولوجيا عن طريق صيغ الاحتكاك المختلفة مع راس المال الأجنبي.

– فتح منفذ للدخول إلى الأسواق الخارجية عبر مشاركة شركات الأجنبية.

5– الإصلاحات النقدية والمالية

هدفت الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي الى تعزيز دور السياسة النقدية في السياسة الاقتصادية الكلية بعد أن تم تهميشها لعقود من الزمن واقتصار دور الجهاز المصرفي على تمويل مخططات التنمية وتقديم القروض للمؤسسات العامة دون مراعاة للجدوى الاقتصادي ومبدأ التجارية و المردودية في العمل المصرفي.

وانتهجت الجزائر سياسة التسيير المركزي وسعت إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وسريعة في كل القطاعات مما استدعى تمويل المشاريع بالمزيد من الإصدار النقدي ونتج عن ذلك عدم توازن بين الكتلة النقدية الضخمة وقلة مرودية القطاعات الإستراتيجية كالفلاحة والصناعة وقطاع الخدمات ونتج عن هذا الخلل ارتفاع حاد في الأسعار وقلة المعروض من السلع والخدمات وتنامي السوق غير الرسمية.

5–1 التنظيم المصرفي

شهد النظام البنكي الوطني إصلاحا جاء به قانون 12 جانفي 1988 في إطار استقلالية المؤسسات. وقد شكل ذلك تغييرا نوعيا في النظام البنكي الوطني، بما يتضمنه من استقلالية للبنوك الوطنية و تغير في علاقتها بالمؤسسات العمومية الاقتصادية التي أصبحت محكومة أساسا بالاعتبار التجاري، حيث بات من صلاحيات تلك البنوك مبدئيا أن تفصل في طلبات القروض التي تقدم لها من طرف المؤسسات الإنتاجية، بناءا على تقييمها لجدوى المشاريع الاستثمارية وكذلك للوضعيات للمؤسسات نفسها.

وتمثلت نتائج الإصلاح في توضيح العلاقة بين البنوك والمؤسسات العامة والتي أصبحت قائمة وفقط على مبدأ التعاقد التجاري والجدوى الاقتصادية وقابلية التسديد. كما قام البنك المركزي بتحرير معدلات الفائدة المطبقة من طرف البنوك وتميزها بالمرونة المطلقة.

5–2 الإصلاح الضريبي

تمثل الإصلاح الضريبي أساسا في ما يتعلق بالضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية والتي شكلت عائقا أمام المؤسسات الصناعية وأدت إلى تآكل مداخليها وغياب اعتبارات المردودية والعائد على نشاطاتها، حيث كانت تحتسب تلك الضرائب على الفروع مرة ومرة أخرى على الشركة الأم وهو تعارض لما نعرفه من الآثار السيئة لازدواجية الضريبة.
من جهة أخرى كبر حجم معدل الضريبة كنسبة مؤوية إلى أرباحها والتي بلغت 60% عام 1985

وقد ترتب عن هذه الممارسات في دفع الضرائب عجز العديد من المؤسسات العامة .وتفاديا لمساوئ النظام الضريبي السابق ، اتخذت إجراءات تسمح بتخفيف العبء الضريبي لصالح المؤسسة، وقد تجسدت في قانون المالية لسنة 1989 الذي نص على العناصر التالية:
- تخفيض معدل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية BIC
- إلغاء الازدواج الضريبي
- عدم فرض الضريبة على الأنشطة ذات الطابع الصناعي والتجاري TAIC والمتعلق بعمليات التنازل بين الوحدات.

المراجع

- عبد الله نور الدين: الاقتصاد الجزائري، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة الدكتور" مولاي الطاهر "سعيدة، السنة الجامعية 2023/2022
- م.مساعد أسامة صاحب منعم: الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، جامعة بابل/ مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية المجلد 4 العدد 3.

- محمد بلقاسم حسن بهلول(1999)، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية.

المحاضرة رقم05 :

مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1990-1994)

مقدمة

بعد سلسلة الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال عقد الثمانينات، والنتائج التي لم تكن في مستوى التطلعات ، نتيجة تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتحولات السريعة التي عرفها الاقتصاد العالمي بعد انهيار الإتحاد السوفياتي و انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة، المنادية بالحرية الاقتصادية المطلقة وأسس ومبادئ اقتصاد السوق.

فتحت الجزائر ورشة الإصلاحات مرة أخرى، بغية تهيئة المحيط الاقتصادي والاجتماعي لمرحلة التنمية الموسعة والانفتاح الاقتصادي، وذلك بصدور قانونين هادفين إلى تنظيم النشاط المصرفي، و الاستثمار، بالإضافة إلى العديد من الإصلاحات التي مست الجانب الضريبي والتجارة الخارجية.

1- إصلاح وتنظيم الجهاز المصرفي

أمام الوضعية التي آلت إليها البنوك الجزائرية خلال عقد الثمانينات بإعطاء الأولوية للاستثمار على الائتمان وانعدام أسواق رؤوس الأموال وفقدان البنك المركزي لسلطته النقديه واكتفاءه بدور وسيط التمويل للمشاريع المقررة فقط.

كان لابد من إيجاد حلول عاجلة بغية إعادة النظام المصرفي إلى مساره الصحيح بصدور قانون النقد والقرض الذي يعد نقلة نوعية في تاريخ النظام المصرفي الجزائري.

1-5 قانون النقد والقرض (10/90)

حدد هذا القانون مجموعة من المبادئ الهادفة الى تنشيط وظيفة الوساطة المالية وتفعيل دور السياسة النقدية و اعادة بعث الدور المنوط بالبنوك وتنظيم نشاطاتها وفق أسس الربحية ومبادئ اقتصاد السوق .و جاء صدور قانون النقد والقرض(10/90) .

من المبادئ الأساسية التي ركز عليها قانون النقد والقرض هي:

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، أين لم تعد قرارات التمويل خاضعة لبرامج هيئة التخطيط ولا للتمييز بين القطاعين العام والخاص في مجال التمويل، وتفعيل دور سعر الفائدة في اتخاذ القرارات المرتبطة بالتمويل.

– الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، حيث حجم القانون من إمكانية لجوء الخزينة العامة للبنك المركزي بغية تمويل العجز، بهدف التقليل من آلاثار السلبية للإصدار النقدي مثل التضخم.

– إبعاد الخزينة العامة عن دائرة الائتمان والتمويل، بانفراد البنك المركزي بأحقية التمويل وتقديم القروض الخاضع لاعتبارات الاقتصادية دراسات الجدوى ، واقتصار دورها على توجيه النشاط الاقتصادي بواسطة السياسة المالية فقط.

الهيكلة والتنظيم الجديد للمنظومة المصرفية

أنشئ قانون النقد والقرض نظاما بنكيا مؤلفا من طبقتين يكون فيها البنك المركزي الذي اتخذ بنك الجزائر تسمية له ويمارس دور إعداد السياسة النقدية والائتمانية ويقوم بتنظيم التداول النقدي وتسيير و مراقبة الائتمان، إضافة إلى تسيير المديونية الخارجية و مراقبة تنظيم سوق الصرف، ويمارس كذلك دور الرقابة والتوجيه لباقي مكونات الطبقة الثانية ممثلة في البنوك التجارية وباقي المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لتوجيهاته، ويمارس بنك الجزائر هذه المهام من خلال هيئات مستحدثة تتمثل في كل من مجلس النقد والقرض وكذا اللجنة المصرفية التي تقوم بالمهمة الرقابية و دراسة المخاطر.

2- تدابير تحسين المناخ الاستثماري

2-1 قانون الاستثمار (12/93)

شكل قانون الاستثمار الجديد نقطة تحول بارزة في مسيرة الانفتاح الاقتصادي الجزائري ، ويأتي هذا القانون مكملا للتشريع المالي الجديد الذي أنجز في سنة 1990 بصدور قانون النقد والقرض، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري والقضاء على العقبات التي تقف في وجه الاستثمار.

لقد اظهر القانون نية و إرادة الدولة في تأطير وتشجيع الرأس المال الخاص في الميادين الصناعية، التجارية، والحرفية للمؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة، وفقا للأهداف المسطرة، وتكريسا للتوجهات الجديدة في الميدان الاقتصادي .وجاء هذا القانون بجملة من الحوافز والإعفاءات حركت عملية الاستثمار.

الهيئات الاستثمارية الداعمة في ظل القانون 12/93

أ – الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار (APSI)

تأسست بموجب المرسوم التشريعي12/93 الصادر في 05اكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات، وهي جهاز حكومي له طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المادي، يعمل تحت الوصاية المباشرة لرئيس الحكومة، أنشئ لخدمة المستثمرين ويتميز عمل الوكالة بالتحرك الدائم للترويج والتعريف بالمناخ الاستثماري العام للبلاد، و إعداد الملفات الخاصة

بالفرص الاستثمارية المتاحة وعرضها على المستثمرين من خلال تنظيم المؤتمرات واللقاءات المهنية و الأيام الدراسية والإعلامية وكذا تنظيم زيارات الوفود الأجنبية والوفود الوطنية للدول المصدرة للاستثمار، تقديم أعمال الاستشارة والتوجيه في البحث عن التمويل والشركاء، بالإضافة إلى نشر فرص الاستثمار المتاحة في دليل وكتيبات، ومساعدة المستثمرين في الحصول على الامتيازات المتاحة لهم، والمشاركة في جميع التظاهرات والمحافل الدولية للترويج والتعريف بمناخ الاستثمار في الجزائر.

ب- اللجنة المساعدة لتمركز وترقية الاستثمار (CALPI)

جاء إنشاء اللجنة المساعدة لتمركز وترقية الاستثمارات على مستوى كل ولايات الوطن، مكملا لوكالة دعم وترقية الاستثمارات، وتعتبر هذه اللجنة على توفير الجو الملائم للمشاريع الاستثمارية التي تراها منعشة للاقتصاد الوطني خاصة مجال العقارات وتتلخص أهم الأدوار المنوطة بها في الوظائف التالية:

- استقبال وتسجيل الطلبات المتعلقة بالحصول على العقارات سواء الصناعية أو الفلاحية.
- نشر المعلومات التي توضح القواعد و الإجراءات حول كيفية توزيع الأراضي و العقارات.
- وضع المعلومات المتعلقة بالموجودات العقارية المخصصة للاستثمارات وكل الخصائص التي يتمتع بها هذا العقار تحت تصرف المستثمرين، وكذا طبيعة النشاطات التي يمكن الاستثمار فيها.

2-2 الإصلاح الضريبي

في بداية التسعينات أصبح النظام الجبائي الجزائري لا يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية بسبب عدم ملائمته للمعطيات الاقتصادية الجديدة .خاصة بعد توجه الاقتصاد الوطني من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

وفي هذا المجال جاء قانون المالية لسنة 1991 بإصلاحات ضريبية عميقة أدت إلى إعادة صيانة الهيكل الضريبي الجزائري، فقد تم تأسيس ضرائب جديدة من بينها الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والضريبة على أرباح الشركات IBS وأخرى على الاستهلاك تتمثل في الرسم على القيمة المضافة TVA، كما نص قانون المالية لسنة 1993 على تخفيض القيمة المضافة إلى 7% ، كما خفض المعدل العام على أرباح الشركات من % 42 إلى 38 % ، وعدلت المعدلات التعريفة الجمركية على بعض المواد فأصبحت لا تتجاوز % 60 خلال قانون المالية لسنة 1994 ، أما قانون المالية لسنة 1995فقد أعفى المؤسسات التي توجه سلعها نحو التصدير من دفع الرسم الجزافي لمدة 5 سنوات وذلك في إطار تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

2-3 قانون الصادرات (إصلاحات في مجال التصدير)

طرح عقد التسعينات جملة من الإصلاحات الهادفة إلى اتساع عملية تحرير التجارة الخارجية نتيجة الاتجاه العالمي المتصاعد نحو التحرير الكامل للتجارة العالمية و الدخول في مرحلة الانفتاح التام للاقتصاد غير الخاضع للقيود التعريفية والكمية، ويمكن القول أن تحرير عمليات التصدير من الاحتكار الحكومي في الج ا زئر قد تم بفضل المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 1991/02/13 و الذي نص على إمكانية التسجيل في السجل التجاري لكل شخص طبيعي أو معنوي يتمثل نشاطه بصورة أساسية في استيراد بضائع مخصصة للتخزين أو النقل أو البيع لحسابه الخاص.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى المرسوم التنفيذي رقم 320/94 المتضمن إنشاء مساحات مضبوطة حدودها من 10 إلى300 هكتار خاضعة للجمارك الجزائرية ومعفاة من الضرائب والرسوم الجمركية زيادة على أن التعامل داخلها يتم بالعملة الصعبة ويهدف المشروع إلى إنشاء المناطق الحرة لترقية التصدير وجلب الخبرات و رأس المال الأجنبي.

.

المحاضرة رقم 06

مرحلة تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي و التعديل الهيكلي

1994-1998

مقدمة

لقد تميزت بداية التسعينات بوجود مشاكل عديدة على مستوى الاقتصاد الجزائري إمتد إلى الجذور الهيكلية للاقتصاد، وأدت إلى اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية، مع تفاقم حجم المديونية الخارجية وعدم القدرة على ايجاد حلول فردية، فاضطرت الدولة أن تتوجه إلى نادي باريس ولندن لإعادة جدولة ديونها، واشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع المؤسسات المالية الدولية كشرط مسبق لأي تفاوض، وبذلك نشطت مفاوضات بين الجزائر وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كللت بالتوقيع على برامج الاصلاح الاقتصادي والمتمثلة في برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي.

1- محتوى برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي المدعومة من الهيئات المالية الدولية

تتبع فكرة برامج الاصلاح الاقتصادي المطبقة من قبل المؤسسات المالية الدولية من أفكار المدرسة النيو كلاسيكية في مجال التوازن الاقتصادي العام للدولة، وبناءا عليه عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من هذا المنطلق على حل المشاكل الاقتصادية التي كانت تمر بها الدول النامية، لاسيما أزمة المديونية وما انجر عنها من اختلالات كبيرة في التوازنات الاقتصادية لهذه الدول، ويمكن تعريف برامج الاصلاح الاقتصادي على أنها"مجموعة من الاجراءات المستعملة من طرف الدولة بغية إلغاء الاختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية وانشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق"[1].

وقد تم توزيع متضمنات الإصلاح الاقتصادي على النحو التالي، يتولى صندوق النقد الدولي تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي، أما البنك الدولي فيتخصص في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، إلا أن الفصل بين البرنامجين يعتبر أمر مستحيل، فهما برنامجان متداخلان يكملان بعضهما البعض.

1-1- برنامج التثبيت الاقتصادي :

يقصد ببرنامج التثبيت ذلك البرنامج الذي يهدف إلى استعادة التوازن في الاقتصادات الكلية في الأجل القصير[1]، يختص به صندوق النقد الدولي، وهو برنامج قصير الأجل يعنى بتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، أي أن مهمته الرئيسية هي تصحيح الاختلالات الخارجية في الأجل القصير، وعادة ما ينص هذا البرنامج إما على تقليص الواردات أو زيادة الصادرات أو كلاهما معا، ويتحقق ذلك من خلال تقليص مستوى الطلب الكلي عن طريق اتباع سياسة انكماشية.

فعندما يمنح صندوق النقد الدولي التسهيلات المالية للدولة يشترط عليها اتباع سياسات معينة من أجل تصحيح مسار الاقتصاد في مجالات متعددة منها علاج العجز في ميزان المدفوعات، وعجز الموازنة، وخفض معدلات التضخم...إلخ[2]،

ويتضمن هذا البرنامج جانبين رئيسيين للإصلاح هما:

1-1-1- الاصلاح المالي:

ويهدف إلى احداث خفض سريع في عجز الموازنة العامة للدولة، والاعتماد على وسائل حقيقية في تمويل هذا العجز، فضلا عن التقليل من الاعتماد على الاقتراض الخارجي[3]، ويحدث ذلك من خلال تخفيض ميزانيتي التسيير والتجهيز، واتخاذ اجراءات حازمة قد تضر بالجانب الاجتماعي مثل تثبيت الأجور، وتقليص الاستثمارات العامة....إلخ.

---

[1] – عبد الستار عبد الحميد سلمي، التكامل الإقليمي العربي وتطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص.20.

[2] – على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص.507.

[3]– على عبد الوهاب نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2015، 229.

1-1-2- الاصلاح النقدي:

ويتضمن الاصلاح النقدي تعديل السياسة النقدية من خلال تعديل سعر الفائدة وسعر إعادة الخصم، ووضع سقوف للائتمان، واستخدام الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية، هذا وبالاضافة إلى تعديل سعر الفائدة.

1-2- برنامج التكييف الهيكلي:

وهي برامج طويلة ومتوسطة الأجل يعنى بها البنك الدولي وهي مكملة لبرامج التثبيت الاقتصادي، وتهتم بتصحيح الاختلالات الداخلية للدولة، بحيث تعمل على إعادة هيكلة الاقتصاد من أجل تحسين بنيته الهيكلية ورفع مستوى الانتاج و التنافسية، فهي تستهدف جانب العرض ورفع كفاءة تخصيص عناصر الانتاج بين الاستخدامات المختلفة[1]، وتتوقف استجابة الدولة لمثل هذه التغيرات على مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى التطور الاقتصادي وفاعلية السوق في توزيع الموارد، .

ويمكن تعريف برنامج التكييق الهيكلي أيضا على أنه مجموعة الاجراءات التي وضعها البنك الدولي للدول النامية لكي تكيف سياساتها واقتصادياتها الداخلية، مع المتغيرات العالمية الخارجية[2]، وتقوم هذه السياسة على ثلاث اجراءات الرئيسية تتمثل في تحرير الأسعار، وتنمية القطاع الخاص والخصخصة، وتحرير التجارة الخارجية.

2- مكونات برامج الاصلاح الاقتصادي:

تتكون برامج الاصلاح الاقتصادي من جملة من العناصر يمكن توضيحها في الشكل التالي:

---

[1] - محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005، ص.125.

[2] - محمد حافظ الرهوان، التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة في تحقيق التقدم، دار أبو المجد للطباعة، مصر، 2006، ص.257.

مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي

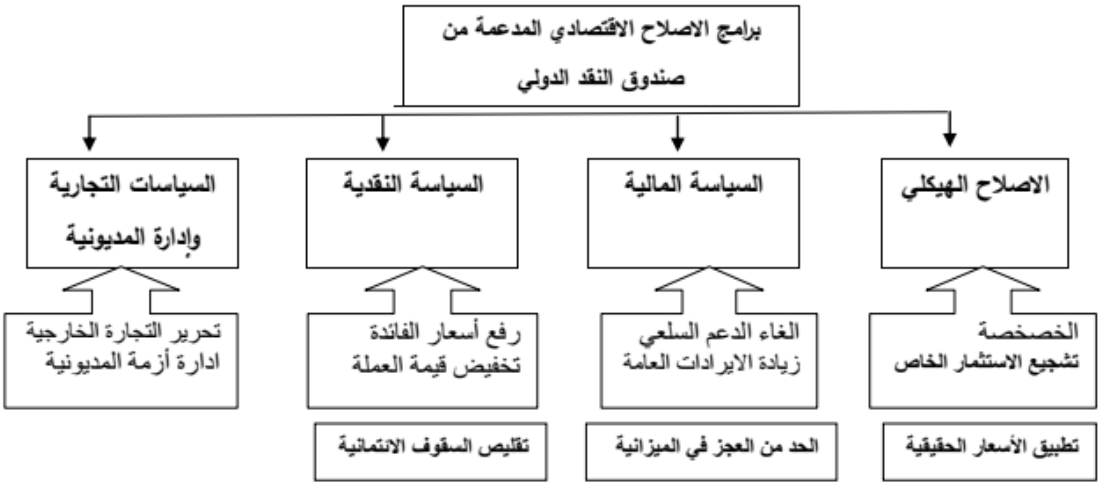

المصـدر: عبد العزيز شرابي، الاقتصاد الجزائري، مطبعة جامعة منتوري، الجزائر، 2004، ص53.

رغم الاختلاف الطفيف في الاجراءات المطبقة لبرامج الاصلاح الاقتصادي في كل دولة، إلا أنها تتشابه في المحاور رئيسية، والتي يمكن جمع في عدة سياسات وهي كالآتي:

2-1- السياسة الاستثمارية (الاصلاح الهيكلي):

وهي خاصة بالبنية الهيكلية الداخلية للاقتصاد وتحتوي بدورها على مجموعة من العناصر، التي تؤدي إلى تغيير طبيعة الاقتصاد بشكل جذري وتحويله من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد منفتح تسيره آليات السوق، ويتضمن هذا الاصلاح العناصر الرئيسية التالية:

2-1-1- تقليص دور الدولة وفتح المجال أمام القطاع الخاص:

من المعروف أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أنصار الليبيرالية وبالتالي فهم يدافعون وبشدة على ضرورة ارساء آليات اقتصاد السوق، وتشجيع القطاع الخاص باعتباره أكثر كفاءة وفاعلية في تخصيص الموارد المحدودة من القطاع العام، على اعتبار هذا الاخير مصدر لهدر الموارد ، فهو يتمتع بكفاءة منخفضة في استثماراته،

وخضوع قراراته للتخطيط المركزي، بالإضافة إلى ذلك فهو يعتبر مصدرا لاستنزاف عوائد الدولة من العملات الأجنبية، وإحداث اختلالات في الوازنة العامة للدولة وذلك على اعتبار أن العجز في هذه المؤسسات يسدد عن طريق مؤسسات أخرى ذات فائض مالي وكفاءة أكبر، في حين أن المشروع الخاص يجب أن يحقق أرباح وإلا سيخرج من السوق ولن تتحمل الدولة أعباءه، ومن هنا فاتحول إلى القطاع الخاص يمثل ركنا من أركان تخفيض العجز المالي للدولة، وتعميقا لهذا الاتجاه فإن البنك الدولي يرفض تمويل خطط المشروعات الصناعية في القطاع العام[1]، على اعتباره هدر للموارد المحدودة.

إذا فاتجاه الدول النامية نحو خصخصة قطاعها العام لم يكن وليد فكر اقتصادي داخلي أو ضرورات موضوعية داخلية بقدر ما كان وليد الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سياق التمهيد لإعادة جدولة الديون الخارجية لهذه الدول، حيث ترى المؤسسات المالية الدولية أن تجنب مصاعب خدمة الديون و عجز ميزان المدفوعات يكون عن طريق برنامج لإعادة هيكلة اقتصادها، تحتل فيه الخصخصة موقع الصدارة[2].

أضف إلى ذلك فإن طرح المشروعات العامة للبيع سيكون ذو إيجابيتين، الايجابية الأولى سيعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيحدث تدفقات للعملات الأجنبية التي يمكن أن تستخدمها الدولة في سداد التخفيض من قيمة ديونها، أما الايجابية الثانية سيؤدي إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة بسبب تخفيض النفقات التي كانت تصرف في تسديد ديون هذه المؤسسات الفاشلة والتزاماتها.

كما يؤدي سيؤدي تشجيع القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام وتحجيمه إلى تنامي روح المنافسة التي تؤدي إلى التطوير، على اعتبار أن القطاع العام يخلو من روح

---

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، المنظمات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2015، ص190.

[2] – رمزي زكي، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، دار المستقبل العربي، مصر، الطبعة الأولى، 1994، ص.213.

المبادرة والمنافسة والتطوير، كما أن العامل في القطاع الخاص يختلف عن العامل في القطاع العام الذي يتميز بالإتكالية وعدم أداء المهام المنوطة به بسبب ضعف المراقبة والتسيير، بينما تقصيره في القطاع الخاص سيؤدي إلى فقدان وظيفته.

وبناءا على ما سبق فإن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعتبران أن من أولويات الاصلاح الاقتصادي هو تقليص القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص ودعمه سواء كان هذا القطاع محليا أو أجنبيا، فيجب على الدولة أن تخلق مناخ استثماري محفز ومشجع له، مع تطوير أساليب الدعم وإزالة العراقيل الادارية والقانونية التي يمكن أن تقف في طريقه.

وقد سعت عملت برامج الاصلاح الاقتصادي على تقليص دور الدولة وإضعاف دور نقابات العمال في التدخل في تحديد معدلات الأجور، وتشجيع ملكية العاملين لجزء من رأس مال المؤسسات العمومية المخصخصة وتنحصر أهداف تقليص دور القطاع العام في اتجاهين رئيسيين :

الاتجاه الأول وهو خفض الإنفاق الحكومي وتقليص أشكال الدعم المختلفة وبالتالي تخفيف الأعباء الضاغطة على الميزانية العامة للدولة وعلى ميزان المدفوعات .

الاتجاه الثاني وهو زيادة الكفاءة الاقتصادية نتيجة الابتعاد عن أشكال الدعم والحماية المختلفة واعتماد المشاريع في تخصيصها للموارد وعلى العقلانية بين أسعار المواد النسبية وقيمتها الحقيقة.

ويتطلب هذا الأسلوب إزالة كافة الأسباب التي ترفع من متوسط التكاليف مثل الأعباء الإدارية الزائدة.

2-1-2-تعديل نظام الأسعار:

إن ما يميز الدول النامية هو الدعم المفرط لقائمة كبيرة من السلع الأساسية وهذا الدعم يستفيد منه الجميع سواءا في الجانب الاستهلاكي (مرتفعي الدخل ومنخفضي الدخل)، أو الجانب الاستثماري (المؤسسات التي تحقق فائض والمؤسسات التي تحقق

عجز) وبالتالي يؤدي إلى اختلال في توزيع الموارد المحدودة وعدم استغلالها استغلال أمثل، وهذا ما يعرف بتشوه الأسعار ويطلق هذا اللفظ عندما لا تعكس الاسعار السعر الحقيقي للسلعة (حتى لا يكون هناك تشوه في الأسعار يجب أن تصل السلعة إلى مستوى قريب من سعر السوق، وان يتحدد سعرها بناءا على آلية العرض والطلب) وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية و مرونة الجهاز الإنتاجي.

لذا فإن الإجراءات التي تنص عليها برامج الاصلاح الاقتصادي تسعى إلى تحرير الأسعار سواء بالنسبة للمواد الأولية أو للسلع النهائية، وهذا من أجل تحقيق عدة أهداف نذكرها فيما يلي:

- تخفيض العبء عن ميزانية الدولة عن طريق الغاء الدعم السعري عن الإنتاج و مستلزماته.
- منح جهاز الأسعار إمكانية تحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع المنتجين على التوسع في الاستثمار والانتاج من أجل زيادة العرض السلعي.
- ارتفاع الأسعار في الأجل القصير جراء الإلغاء الدعم سيخفض الطلب والانفاق فتقل الضغوط التضخمية.

2-2-السياسة المالية:

وتشتمل على تقليص العجز الموجود في الوازنة العامة، ويكون ذلك عن طريق زيادة الايرادات العامة أو تقليص الانفاق العام أو كلاهما في نفس الوقت، ويكون هذا التقليص بصورة تدريجية، والذي يؤدي بدوره إلى تخفيض معدلات التضخم الناتجة عن الاعتماد على التمويل التضخمي وطبع النقود، ويمكن للدولة أن تحقق ذلك عن طريق اتباع الاجراءات التالية:

2-2-1- تقليص الانفاق العام:

من أجل تقليص العجز في الموازنة العامة، يجب على الدولة تخفيض كل أشكال الانفاق خاصة النفقات ذات الطابع الاجتماعي، ويكون ذلك عن طريق تخفيض نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، باتباع الاجراءلت التالية[1]:

- أن تلغي الدولة الدعم على السلع الأساسية، وجعل أسعارها تحدد وفقا لآليات السوق، وبناءا على العرض والطلب.

- تخفيض نسبة نمو الانفاق العام بأنواعه الجاري والتنموي الاستثماري.

- تخفيض نسبة التوظيف في القطاع العام، وذلك بتخفيض ميزانية التسيير وتقليص عدد الإدارات والموظفين، مع تثبيت الأجور والرواتب.

2-2-2- زيادة ايرادات الدولة:

لا يكفي أن تخفض الدولة من الانفاق العام للقضاء على العجز في الموازنة العامة، لذا وجب عليها أن تتخذ إجراءات أخرى من أجل زيادة الايرادات العامة وتتمثل في[2]:

- زيادة أسعار بيع منتجات القطاع العام، مع زيادة أسعار الخدمات العامة، خاصة أسعار المواد الطاقوية.

- زيادة الضرائب غير المباشرة خاصة تلك المتعلقة بالسلع الكمالية ومنتجات الصناعات التحويلية والخدمات المحلية، ويأتي في مقدمة هذه الضرائب، الضريبة العامة على المبيعات.

- اصلاح النظام الضريبي من أجل تفادي الغش والتهرب الضريبي.

---

[1] - ميثم صاحب عجام، على محمد سعود، فخ المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006،ص.264.

[2] - للمزيد من الاطلاع أنظر:

- سمير ابراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلية تقييمية، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص.69.

2-3-السياسة النقدية:

وتتضمن السياسة النقدية التحكم في حجم الكتلة النقدية وقياس نموها بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، وهذا بهدف كبح معدلات التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، فهذه البرامج عادة تعتمد على السياسة النقدية الانكماشية التي تحارب زيادة المعروض النقدي عن طريق مجموعة من الاجراءات نذكر منها[1]:

- تحرير اسعار الفائدة وعدم تدخل الدولة في تحديدها، وهذا ما يؤدي إلى رفعها فوق معدل التضخم، الشيء الذي ينعكس على عدة متغيرات، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تشجيع الأفراد على الادخار وبالتالي امتصاص الكتلة النقدية الموجودة في السوق وتخفيض معدل التضخم من جهة، ومن جهة أخرى زيادة كمية الأموال المحدودة في البنوك والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار. كما أن زيادة معدلات الفائدة يؤدي إلى تخصيص الأموال بطريقة كفؤة فلا يستطيع جميع المستثمرين الحصول على قروض إلا ذوي الكفاءة العالية والذين يحققون مردودية اقتصادية، بالإضافة إلى أن رفع سعر الفائدة يؤدي إلى تقليص القروض الاستهلاكية.
- وضع حدود عليا للائمان المصرفي المسموح به خاصة الموجه للقطاع الحكومي.
- تقوية المؤسسات المالية وتحريرها وذلك عن طريق تعديل نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة، وتحسين كفاءة الوساطة المالية.

2-3- السياسة التجارية:

وتنص على تحرير التجارة الداخلية والخارجية وعدم تدخل الدولة، وذلك عن طريق ارساء آليات السوق، وتتضمن النقاط الرئيسية التالية[2]:

---

[1] – للمزيد من الاطلاع أنظر:

– على عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برامج الاصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص.218-221.

[2] – للمزيد من الاطلاع أنظر:

– حمدي عبد العظيم، الاصلاح الاقتصادي في الدول الغربية بين سعر الصرف والموازنة العامة –دراسة نظرية وتطبيقية على الدول العربية خاصة دول الخليج–، دار زهراء الشرق، مصر، 1998، ص ص.181-183.

– تحرير عمليات التجارة الخارجية وتبسيط الاجراءات الادارية، والسماح للخواص باستيراد السلع المختلفة وذلك بإلغاء كافة القيود المفروضة على الواردات بالإضافة إلى إلغاء اتفاقيات التجارة الثنائية، والاتجاه بشكل تدريجي نحو نظام متعدد الأطراف للمدفوعات.

– التركيز على تنمية الصادرات، مع إلغاء جميع أساليب الدعم المباشر وغير المباشر للصادرات المحلية، وذلك بهدف تعويض النقص في العملات الأجنبية عن طريق زيادة عوائد الصادرات وليس عن طريق الاقتراض الخارجي .

– تحرير سعر صرف العملة، مما يؤدي إلى تخفيضه، وهذا ما يسمح بزيادة الصادرات بسبب انخفاض تكلفة السلع المحلية واكتسابها ميزة تنافسية سعرية، وفي نفس الوقت يؤدي التخفيض إلى تقليص فاتورة الواردات بحيث تصبح المنتجات الأجنبية أكثر تكلفة من المحلية، بالإضافة إلى تحرير التعامل بالنقد الأجنبي وإلغاء القيود المفروضة عليه، السماح بحيازته من قبل الأفراد والهيئات غير الرسمية[1].

– تقريب الأسعار في السوق المحلية مع نظيرتها في السوق العالمية، مع تفادي ازدواجية الأسعار.

3– أهداف برامج الاصلاح الاقتصادي:

إن أهم هدف بارز لسياسات الاصلاح الاقتصادي هو تحسين كفاءة استخدام الموارد وتخصيصها، باعتبار أن هذه الموارد محدودة خاصة في الدول النامية، بحيث أن هذه الدول لا تتوفر على قدر كافي من العملات الأجنبية والتي يمكن أن تغطي على محدودية هذه الموارد، ومن أجل الاستغلال الأمثل لهذه الموارد يجب على الدول أن تعمل على تصحيح مسار الاقتصاد في عدة نقاط مهمة، أولها التسعير الملائم الذي يحول دون هدر الموارد وتخصيصها للمؤسسات الأكثر انتاجية بشكل تلقائي، وتعديل سعر الفائدة من أجل التخصيص الأمثل للموارد المالية المحدودة للدولة، وغيرها من التعديلات التي تؤدي إلى عدم هدر الموارد واسغلالها بشكل أمثل في الاقتصاد.

---

[1] – ميثم صاحب عجام، على محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص266.

المحاضرة 07 : برنامج الإصلاح الاقتصادي لفترة التسعينات

مقدمة

بعد سنوات من الإصلاحات الاقتصادية امتدت من 1990 إلى 1993 والتي حاولت خلالها الحكومة تحقيق الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجاوز أزمة انخفاض موارد التمويل الخارجي بقدر من التدرج والاستقلالية، جاءت مرحلة جديدة كان لابد فيها من تكثيف وتسريع عملية الإصلاحات باللجوء إلى طريقة "العلاج بالصدمة" تحت إشراف صندوق النقد والبنك الدوليين، في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي. وقد آل الأمر إلى هذا الوضع بعد وصول البلاد إلى العجز عن تسديد خدمات الديون الخارجية، ولم يعد لها من بد سوى الذهاب إلى إعادة الجدولة التي تستطيع من خلالها ضمان حقوق الدائنين والإبقاء على علاقاتها المالية والتجارية مع الخارج.

علاقة الجزائر بالمؤسسات الدولية

تمكنت الجزائر أواخر عقد الثمانينيات من ابرام اتفاقين للتمويل المباشر من حصتها من صندوق النقد الدولي وهما اتفاق 1989/05/30 و 1991/06/03 وذلك في إطار توجهها لإستراتيجية اقتصاد السوق و تبنيها لمشروع إصلاحي شامل يستهدف معالجة الاختلالات العميقة التي يعاني منها الاقتصاد على مستوى التوازنات الداخلية والخارجية وثقل عبئ المديونية الخارجية وعدم قدرتها على السداد في الأوقات المحددة .ويعد ذلك امتداد لجهود عملية الإصلاح الذاتي التي باشرتها السلطات منذ مطلع الثمانينات من دون اللجوء إلى عملية إعادة الجدولة.

بلجوء الجزائر إلى المؤسسات النقدية و المالية الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي) سنة 1989 فقد خضعت إلى أربعة برامج إصلاحية امتدت إلى غاية 1998 وقد تم تفعيل المسعى التدريجي في الإصلاحات (المرحلية la graduation) عوض طريقة الصدمة (le choc) وذلك للاحتفاظ بحق التوقف في حالة ما إذا أظهر المجتمع متاعب في استيعاب طريقة المعالجة[2]، ولأن البرنامجين الأخيرين من الإصلاحات المطبقة كان لهما أثر كبير في علاج بعض الاختلالات وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، فسوف يتم التركيز عليهما في هذا العنصر. وقبل التطرق إلى مضمون البرامج الإصلاحية الأربعة، لا بد من التذكير أن الجزائر انضمت إلى صندوق النقد الدولي مباشرة بعد الاستقلال بتاريخ 26 سبتمبر1963 حيث كانت حصتها فيه تقدر بـــ 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (D.T.S) لترتفع إلى 941.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة

البرامج الإصلاحية في الجزائر بدعم المؤسسات المالية الدولية

1- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989/05/30

بتفاقم مشكل المديونية أواخر الثمانينيات، حيث تزايدت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات لتبلغ 70% تقريبا، وارتفاع قيمة الدين إلى 27.25 مليار دولار سنة 1989، وفي ظل هذه الظروف لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض بعد خطاب النواب الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي للصندوق في 28 مارس 1989 الذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، فأكدت على:"**المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيان وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على اساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزمات الاسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف" كما اكدت الرسالة ان العنصر الاساسي في الاصلاح هو توسيع دور القطاع الخاص**، وبموجب ذلك تمكنت الجزائر من سحب غير مشروط لحصتها في الصندوق والمقدرة بـــ 623 مليون و.ح.خ ، كما وافق صندوق النقد الدولي على منح الجزائر ما قيمته 155.7 مليون و.ح.خ في اطار التثبيت لهذا الاتفاق، ومبلغ آخر قدره 315.2 مليون و.ح.خ، و بموجب هذا الاتفاق بدأت خطوات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر من خلال تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأ الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف للعملة، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لـــ 05 بنوك تجارية عمومية.[2]

وفي المقابل قدمت الجزائر برنامجا اقتصاديا مفصلا للصندوق شمل الإصلاحات المقرر اجرائها والتي مست كل من تخفيض قيمة العملة وتحرير الأسواق وإعطاء حركية أكثر لرؤوس الأموال و مراجعة قانوني الضرائب والجمارك والحد من توسع الكتلة النقدية وتقليل عجز الموازنة العامة، واعتبر الصندوق تلك الاجراءات كافية ومناسبة للخروج من الأزمة.

2- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1991/06/03

جاء هذا البرنامج استكمالا لما تم انجازه في اتفاق الاستعداد الائتماني الأول وهذا لإحتوائه معظم المجالات مثل استقلالية المؤسسات و اتخاذ القرارات الادارية على اساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية، حرية الاسعار، تقليص دور الدولة في تمويل عجز المؤسسات اصلاح ظام الاجور واعادة النظر في سياسة الاعانات وظام الدعم والغاء التمييز بي المؤسسات العامة والخاصة فيما يتعلق بالقروض واسعارالفائدة وفتح التجارة الخارجية امام الخواص وعلى اثر ذلك تحصلا الجزائر بموجب هذا الاتفاقعلى 300 مليون م حقوق السحب الخاصة DTS عي ما يعادل 400 مليون دولار.

ومن بين أهم التدابير و الاجراءات التي طبقت أنذاك:

- **ترشيد الاستهلاك**

- **اجراءات فيما بخص التجارة الخارجية:** تخفيض متوسط التعريفات الجمركية، إنشاء رسم حق المرور بالنسبة للمواد الكمالية، وتخفيض الإعفاءات.

مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي الجزائري

تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق في الجزائر برنامجا للتثبيت او الاستقرار، والذي هدف إلى ضبط الطلب الكلي من خلال سياسة مالية ونقدية تقييدية، وبرنامج للتكيف الهيكلي، هدف إلى ضبط العرض الكلي من خلال دعم القطاع الخاص وزيادة كفاءة القطاع العام والتخصيص الأمثل للموارد.

1- برنامج التثبيت الاقتصادي

توجهت الحكومة الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا مع FMI عام 1994 إلى نادي باريس للديون العمومية (والذي يضم مجموعة الدول والمؤسسات الرسمية التابعة لها و مؤسسات دولية مختصة في منح قروض متوسطة وطويلة الأجل)، بحيث اجتمعت مع ممثلي FMI والبنك العالمي وهيئات دولية وبنوك التنمية الجهوية، و اتفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظرا لإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت الجزائر تنفيذها، وسمي هذا الاتفاق ببرنامج (ستاند باي) ويدوم سنة، ولم يشمل هذا الاتفاق إعادة جدولة سوى ديون الجزائر العمومية التي تنتهي آجال سدادها قبل 31 ماي 1995 والمقدرة بـــ 4.400 مليون دولار وذلك على فترة 16 سنة منها 04 سنوات معفاة من الدفع، أي بداية سداد الدين تنطلق سنة 1998 و تنتهي في 2010، أما إعادة جدولة ديون الجزائر العمومية التي تنتهي آجالها بعد ماي 1995 فيبقى مرهون بمدى نجاح تطبيق الاتفاق السابق (تعرف طريقة السداد السابقة بالطريقة المختلطة)، هذا من جهة ومن جهة أخرى يلتزم الصندوق بتقديم مبلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات في الجزائر يكون تسديدها من طرف الأخيرة على 5 سنوات منها 3 سنوات معفاة من دفع خدماتها، وقد ساعدت إعادة الجدولة المبرمة سنة 1994 على خفض قسط خدمة حسب جداول المديونية الى 35.5% بدلا من 96%، ليرتفع هذا القسط الى 84% ابتداءا من 1995.[1]

و قد كان هذا البرنامج (التثبيت) يهدف على المدى المتوسط إلى إعادة النمو الاقتصادي للتقليل من حدة البطالة، وإحداث نمو من خلال القطاعات ذات الأولوية كالسكن وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقريب نسبة التضخم من النسبة العالمية "40%" بتقليص الكتلة النقدية، إضافة إلى تحقيق معدل داخلي خام " PIB بين 3% إلى 6% خلال الفترة 1994-1995[2]، ومن أجل الوصول إلى الأهداف السابقة، ونيل رضا المؤسسات المالية الدولية كان على الجزائر الالتزام بتطبيق جملة من الإجراءات كالتالي :

- **تحرير التجارة الخارجية:** فكل المنتجات قابلة للتصدير والاستيراد، باستثناء بعض المنتجات التي حددت الدولة قائمتها بصفة مؤقتة وتم الغاءها اواخر 1994.[3]

– **سياسة التسعير:** مواصلة تحرير الاسعار والغاء الدعم على الإنتاج (المستلزمات) والاستهلاك لكل المنتجات.[4]

– **تعديل نظام الصرف:** بإجراء تخفيضين على سعر صرف العملة الوطنية اتجاه الدولار، التخفيض الاول في افريل 1994 بنسبة 50% حيث أصبح 1 دولار يقابله 36 دج (عوض24 دج) سنة1994 والتخفيض الثاني في سبتمبر 1994 واصبح الدينار يعادل 41 دج لتحقيق التوازن الخارجي، مع خضوع العملة لقانون السوق.

– **سياسة الميزانية:** محاولة القضاء على العجز في الميزانية من خلال تصحيح الأجور (تخفيضها)، ورفع الدعم عن الاستهلاك والإنتاج الزراعي و كذلك الشبكة الاجتماعية و ضبط سعر الصرف.

– **السياسة النقدية:** بغرض التحكم في التضخم تم خفض الزيادة في الكتلة النقدية سنة 1994 بـــ 14%، كما أنه لن تكون هناك قروض للمؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى تسجيل رفع سعر الفائدة و سعر إعادة الخصم.

– **الشبكة الاجتماعية :** حيث تم ضبط قائمة تتكون من أربع منح اجتماعية.

– **ميزان المدفوعات وإعادة الجدولة:** فيما يخص إعادة الجدولة فقد تم التطرق إليها سابقا، أما فيما يخص إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات فتم التركيز على : زيادة الصادرات خارج المحروقات، تحرير الواردات،

تكوين احتياطي من العملة الصعبة بغرض إعادة كسب ثقة الأسواق المالية الخارجية، وكذا إعادة جدولة الديون.[1]

2- برنامج التعديل الهيكلي

تبين لنا من خلال البرنامج الخاص بالتثبيت الاقتصادي (1993-1994)، أنه يمس جميع المجالات منها: المالية والنقدية، والتجارية والهيكلية وحتى القضايا الاجتماعية، إن هدف الجزائر من تطبيق هذه الإصلاحات من خلال برامج التصحيح الهيكلي، هي إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطبيق سياسات معينة، ترمي هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، إن برنامج التثبيت الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع الصندوق النقد الدولي يوم 22 ماي 1995 كان مشروطا كتابيا، ومن أهدافه ما يلي:

- تحقيق نمو متوسط 5% من إجمالي الإنتاج الخام PIB خارج المحروقات.
- تخفيض نسبة التضخم إلى 10.3%.
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار، وإلغاء التدعيم للسلع.
- الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي.
- أن يعاجل احتياط الصرف 3 أشهر من الواردات.

تميزت سيرورة الإصلاح الاقتصادي بعدة سمات إيجابية تتمثل بصورة عامة في:

- تحقيق معدل نمو 3.9% و4%، و4.5% خلال السنوات 1995، و1996 و1997 على التوالي.

تابع محاضرة 7 : مختلف البرامج التنموية للفترة (2000-2020)

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

3- برامج دعم النمو الثاني 2010-2014

4- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

اتخذ هذا البرنامج قيد التنفيذ في أفريل 2001 حيث خصص له غلاف مالي قدر ب525 مليار دينار جزائري ما يعادل 7 مليار دولار، أدرج ضمنه مجموعة من المشاريع بلغ عددها 16023 مشروع وجه هذا البرنامج إلى تحسين البنية التحتية، % 40,10 منه خصصت للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية و % 38,80 للتنمية المحلية والبشرية.

جاء هذا البرنامج لتحقيق الأهداف التالية:

-تحسين المستوى المعيشي للأفراد، من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي و الأمني.

-تخفيض معدل البطالة من خلال خلق اكبر عدد من مناصب العمل.

-الحفاظ على التوازن الإقليمي من خلال تنشيط المناطق الريفية.

-تحديث وتوسيع الخدمات العامة لترقية كل من الجانب الاجتماعي والاقتصادي.

-تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية، باعتبارهما من اهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي.

-رفع معدلات النمو الاقتصادي، والذي يعد الهدف الرئيسي لهذا البرنامج.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

قررت الحكومة مواصلة المشاريع التي تم إقرارها في البرنامج الذي سبقه في إطار سياسة توسعية، حيث خصصت له ما قيمته 4202,70 مليار دينار وذلك على اثر تحسن الوضعية المالية للبلد بسبب ارتفاع أسعار البترول، أين تم تخصيص ما نسبته % 45,50 لتحسين الظروف المعيشية للسكان من صحة، سكن، تربية وطنية، تعليم عالي. ...

وكانت أهداف هذا البرنامج على العموم:

-تحسين مستوى معيشة الأفراد.

- القضاء على أزمة السكن.

فكانت النتائج الايجابية المحققة من خلال هذا البرنامج وبالطبع من خلال ارتفاع أسعار البترول:

- التحكم في معدلات التضخم في حدود % 3 و. % 4
- تحقيق معدل نمو اقتصادي % 4 و. % 5
- التخلص تقريبا من أزمة المديونية وتحقيق احتياطي صرف معتبر.

3- برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014

اتبع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بالبرنامج الخماسي للتنمية المسمى برنامج الاستثمار العمومي أو برنامج توطيد النمو الاقتصادي، أين تجاوزت تغطيته المالية للذين سبقاه لتصل إلى 21214مليار دينار ما يعادل 286 مليار دولار لتحقق الجزائر رقما قياسيا بتخصيص غلاف مالي ضخم، فاهتم بشقين أساسيين:

-إنهاء البرامج الكبرى التي هي قيد الانجاز ، خاصة المتعلقة بالسكك الحديدية، الطرقات،المياه بمبلغ 9700 مليار دينار المعادل ل 130 مليار دولار.

الشروع في مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار ما يعادل 156 مليار دولار.

أهداف هذا البرنامج كانت كما يلي:

- تحسين الظروف الاجتماعية للسكان.
- تعزيز تنمية الموارد البشرية.
- النهوض بالقطاعات ا لإنتاجية كالفلاحة والصناعة.
- تحسين وتعزيز الهياكل القاعدية.

4- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

لقد باشر ت الحكومة الجزائرية بعد 2014 عددا من الإصلاحا ت الاقتصادية الرامية بشكل خاص إلى(تنويع الاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأمن الطاقوي، وحماية البيئة، وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر)؛

في إطار استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر و تشجيع أنماط مستديمة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في إيجاد الثروات ومناصب الشغل، ويجب أن ترتكز هذه الاستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية و يكون بمقدوره الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية، بحيث تشجع هذه الخطة الخماسية الجديدة لزيادة دعم مسيرة النمو والتنمية و الاستثمار في القطاعات الرئيسة للاقتصاد الأخضر بالأخص(الزراعة والمياه، إعادة التدوير و الرسكله

واسترجاع النفايات ، الاهتمام بالصناعة والسياحة .)وخصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر ب 100.22 مليار دينار ما يعادل 280 مليار دولار، ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات يمكن

تلخيصها في:

-تم اقتراح استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز والتي ستستكمل قبل نهاية 2014 بمبلغ 15ألف و 100 مليار دينار، يصب مجملها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن التي تم إطلاقها «.عدل » سابقا، على غرار برنامج الوكالة الوطنية لدعم السكن وتطويره

- تخصيص غلاف مالي لإعادة تقييم المخطط الخماسي قدر 500.2 مليار دينار سيتم توزيعها خلال الفترة القادمة بمعدل 500 مليار دينار سنويا.

- تنمية الصناعات الغذائية؛ من خلال تعزيز الإنتاج الز ا رعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، كما يتم وضع مخطط خاص بتهيئة 172 ألف هكتار من المساحات الغابية،

ولمحاربة مشكلة الانجراف خصصت الحكومة برنامجاً لسقي 340 ألف هكتار من الأشجار.

– تكثيف الجهود في(البحث والتنقيب)عن حقول نفط وغاز جديدة، وتطوير عمليات الإنتاج الحاليةِ من أجل أن تضمن الحكومة موقعها في السوق العالمي وأمنها الطاقوي طويل المدى.

-تزويد 5.1 مليون مشترك جديد بالكهرباء و 02 مليون مشترك بالغاز الطبيعي، كما أنه تقرر إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة.

- استغلال الإمكانات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية.

- قررت الحكومة ضرورة و ضع اللمسات الأخيرة على برنامج تصميم الغرف الحرفية، ودعم الحرفيين بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

- مخطط استكمال مشاريع الطرق البرية وخط جديد يربط بين الجنوب والهضاب العليا وخطوط السكة الحديدية الولائية ومحطات بحرية جديدة وتعزيز الموانئ بسفن جديدة سواء للبضائع أو الأفراد، تعزيز الشركات الوطنية للطيران.

- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصاد قائم على المعرفة والخبرة.

- كما تعهدت الحكومة بالنشر المتوازن للنشاطات الإنتاجية من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الجبلية والمناطق الحدودية وإنشاء التكتلات الاقتصادية في العديد من محافظات البلاد.

- تجسيد برنامج خاص يتعلق بحماية البيئة من مخاطر التلو ث.

-التمسك ببرنامج الإسكان الحالي بجميع صيغه.

المحاضرة 08: علاقة الاقتصاد الجزائري بالمنظمات والهيئات الدولية والاتفاقيات الاقتصادية و التجارية

1- سعي الجزائر للانضمام لمنضمة التجارة العالمية

إن الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة، يكون بإتباع عدة إجراءات وخطوات متسلسلة، ذلك أنه لا توجد شروط محددة لذلك، بل يتم الانضمام عن طريق التفاوض مع أعضائها، لأن كل حالة انضمام لها خصوصيات .وغالبا ما يتم الحصول على عضوية هذه المنظمة بعد عدة جولات، بسبب عدم وجود معيار محدد للانضمام. وترجع صيرورة للانضمام الى الفترة الاستعمارية

لقد كانت الجزائر تابعة لاتفاقية ألغات عن طريق الالتزامات المتخذة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، وذلك في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، إلا أنها انسحبت بعد الاستقلال . في مارس 1965 ، قرر الأعضاء المتعاقدون أن تستفيد من التطبيق الفعلي لقواعد الاتفاقية، مثلها مثل الدول النامية الأخرى، وهكذا بدأت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ في الاتفاقية، بتطبيق" المادة 26" الخاصة بالقواعد والإجراءات

التي تخص الدول التي كانت مستعمرة . وبقيت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ الى غاية سنة 1987 (جولة الاروغواي) اين تقدمت بطلب التعاقد في هذه الاتفاقية .

و من ثم فقد أصبحت ملزمة باحترام القواعد والمبادئ العامة في الاتفاقية، لكنها غير مجبرة على احترام الترتيبات الخاصة بالإجراءات، كالإعلان عن المقاييس، أو الإجراءات المعمول بها ، و سمحت هذه الوضعية للجزائر بالاستفادة من بعض الإيجابيات، التي تمنحها الاتفاقية مثل شرط الأمة المفضلة، والمعاملة الخاصة الممنوحة للدول النامية .

ولهذا كان على الجزائر أن تطبق مبدأ تعميم معاملة الدول الأكثر رعاية في علاقاتها مع الدول المتعاقدة، لكنها لم تكن ملزمة بالقيام بتخفيضات جمركية، لأنها لم تكن طرفًا في الاتفاقية.

أما فيما يخص إجراءات الانضمام فانه يستلزم انتهاج نظام اقتصاد السوق بهدف تحقيق الانفتاح الاقتصادي، وتحرير تجارة ا الخارجية، بالإضافة إلى تفكيك الرسوم الجمركية، وتعديل قوانينها وفق التشريعات الدولية. وفي سبيل ذلك قامت باتخاذ عدة إجراءات، تتمثل أهمها في :

- تعديل المنظومة القانونية ، بحيث تمت مراجعة قانوني التعريفة الجمركية و الاستثمار والتوقيع على الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، والتي تنص على ضرورة التزام الدول الأعضاء في المنظمة بعدة محاور، منها حقوق المؤلف، حماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع، بالإضافة إلى الأعمال الفنية والتقنية .

- التحرير الجزئي للتجارة الخارجية:

إن أول إجراء رسمي ملموس بخصوص تحرير التجارة الخارجية، جاء به قانون المالية

التكميلي لسنة 1990 ، عندما أعاد الاعتبار لتجار الجملة، حيث سمح باستيراد البضائع لإعادة بيعها، وتم إعفاؤها من إجراءات مراقبة التجارة والصرف. وفي سنة 1994 تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي باشرته السلطات آنذاك، عدة تدابير لتحرير التجارة الخارجية، حيث تم فتح المجال لزيادة الصادرات وتنويعها، و تمكين القطاع الخاص من الحصول على العملة الصعبة، أدى إلى ظهور عدة متعاملين خواص في التجارة الخارجية. وفي إطار برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) تم التركيز على إعادة هيكلة التعريفة الجمركية بما يتناسب ومستويات الدول المجاورة.

وبهدف زيادة وتشجيع التصدير، جاء قانون المالية لسنة 1996 بإقرار إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، والإعفاء من الدفع الجزافي لصالح المؤسسات التي تقوم بعمليات تصدير السلع والخدمات.

وفيما يتعلق بالخطوات التي اتبعتها الجزائر في سبيل الانضمام :

- قامت السلطات المعنية بتقديم طلب الانضمام فعليًا إلى هذه المنظمة في جوان 1996 ، حيث قامت هذه الأخيرة بتوزيعها على كل الدول الأعضاء ، كما تم إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء ، كلف بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة

- تقديم مذكرة السياسة التجارية ، والتي تتضمن مختلف الإجراءات المتخذة في هذا المسعى ، لاسيما تلك المتعلقة بمستوى التحرير التجاري ، حماية الملكية الفكرية وغيرها . كما يستشف منها مستوى التقارب بين الأهداف المرجوة من الانضمام والأهداف المسطرة في المنظمة[1].

العوائد المفترضة من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

- يمكن إيجاز هذه العوائد او المزايا فيما يلي:
- – الإمكانيات المتاحة لتوسيع نطاق الفرص التجارية بالنسبة للدول الأعضاء.
- – النظم المتعددة الأطراف الأكثر صراحة تكفل وجود بيئة تجارية أكثر أمنًا وتزيد من القدرة على التنبؤ بها وتقلل المخاطر في العلاقات التجارية.
- – تحسين الشفافية في سياسات التجارة وممارسات الشركاء التجاريين مما يعزز أمن العلاقات التجارية.
- – تمكين الأعضاء من اللجوء إلى آلية تسوية النزاعات التجارية التابعة لمنظمة التجارة العالمية للدفاع عن حقوق المنتجين و التجار في كل مصالحهم التجارية.
- ولعل جهاز فض النزاعات التجارية يشكل عنصرًا أساسيًا لتأمين الثقة والقابلية للتنبؤ ويلزم أعضاء المنظمة بعدم اتخاذ أي إجراء من طرف واحد من شانه أن يؤدي إلى الإخلال في قواعد وممارسات التجارة الدولية.
- – إمكانية نقل التكنولوجيا مما يساهم في زيادة الإنتاج المحلي وبالتالي تنمية الصادرات وتمكين البلدان النامية من الولوج إلى الأسواق الدولية المختلفة ، بمعنى آخر أن هذه العملية تحمل منهجية واعدة للانتقال من التنمية الاقتصادية القائمة على نمط إنتاجي عالي التكاليف كما في صناعتنا وزراعتنا إلى إنتاج يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة و المنخفضة التكاليف ، الأمر الذي يصب في النهاية في توسيع حجم الإنتاج وتحسين النوعية ووضع الفرصة المناسبة لإمكانية المنافسة مع السلع المثيلة المستوردة .
- – إذا افترضنا أن النمو المتصاعد للتجارة الدولية هو بحد ذاته المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي ، فالدول التي عزلت نفسها تخلفت عن الركب وهنا تتجلى أهمية الانفتاح الاستثماري و التجاري ، لإثراء

[1]- مجلة الباحث العدد 3 سنة 2004 انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة – الأهداف والعراقيل– ص ص 73 – 74

الاقتصاديات النامية وزيادة نسبة مساهمة القطاع التجاري الخاص في الناتج الداخلي الإجمالي وتعزيز قدرات نموه .

- – أن العمل على الاهتمام بجودة المنتجات الزراعية المحلية وجعلها مطابقة للمواصفات العالمية عن طريق التنظيم الجيد للإنتاج الزراعي وتطوير إنتاج المحاصيل ذات الميزة النسبية والاهتمام بجودة المنتجات باعتماد الزراعة العضوية والزراعة المحمية ، سيصب في النهاية في صالح المحاصيل الزراعية المنتجة محليًا ويسهل تسويقها داخليًا وخارجيًا ، في ضل مزايا الانفتاح.

2- اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي

لقد كان بروز التكتلات والتحالفات بشتى أنواعها ، سواء كانت على مستوى المؤسسات أو على المستوى الدولي ، كنتيجة للتغيرات والتطورات العالمية وخاصة التكنولوجية منها ، والتي أثرت كثيرا على نمط المعاملات الاقتصادية العالمية ، حيث كان من أبرز التكتلات الإقليمية ، ما يطلق عليه اسم (الاتحاد الأوربي) ، وغيرها من الاتحادات والتحالفات الاستراتيجية التي أنشأتها الدول المتقدمة . وفي خضم هذا الاتجاه الاقتصادي العالمي لم تجد الدول النامية سبيلا إلا إتباع سياسة التحالفات والتكتلات ، من أجل تبادل وتعظيم المكاسب الاقتصادية للدول ، وتقليل المنافسة التي قد تكون في بعض الأحيان مدمرة للاقتصاد الوطني ، وكأساس لمواجه المنافسة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ، وكذا الحد من المشاكل ومعوقات التنمية التي تعاني منها . وباعتبار الجزائر كدولة نامية تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ، ورفع المستوى المعيشي ، وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية ، فقد أعربت عن نيتها في خوض مضمار التكتل والتحالف ، في إطار ما يسمى باتحاد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، وهذا في إطار الشراكة الأورومتوسطية .

1 . اتفاق التعاون بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي(26-04-1976)

مع بداية ظهور الجماعة الأوروبية ، كانت الجزائر تستفيد من كل التفضيلات الجمركية ، لكن بعد هذه الفترة قررت بعض الدول الأوروبية العضوة و خاصة إيطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للمواد الجزائرية

الزراعية ، و هذا ما جعل الجزائر تقرر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع المجموعة الأوروبية ، قصد الوصول إلى اتفاق الطرفين في إطار السياسة المتوسطية للمجموعة . وتجسدت المفاوضات في الوصول إلى اتفاق نهائي في 26-04- 1976. (

وقد نص الاتفاق بين الجزائر واللجنة الاقتصادية الأوروبية (C.E.E)على ثلاثة ميادين أساسية :

. الشراكة التجارية .

. الشراكة في الميادين التقنية و المالية .

. الشراكة في ميدان اليد العاملة .

حيث سمحت الشراكة التجارية من تحرك السلع الجزائرية ، والتي كانت تتكون أساسا من المواد البترولية ومادة الفلين . و سمحت هذه الشراكة كذلك من وضع مشاريع قابلة للتوسع في مختلف الميادين لتعزيز الشراكة ، كما تم تخصيص أموال من طرف اللجنة الاقتصادية الأوروبية ، والتي تمثلت في إعانات مالية غير قابلة للاسترداد وذلك بشروط ، خاصة منها القروض الموجهة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار ، وتم تحديد 5 سنوات كمدة لتوجيه هذه الإعانات . لكن كانت الشراكة الجارية منذ سنة 1976 ، تخدم اللجنة الاقتصادية الأوروبية ، أكثر مما تخدم مصالح الجزائر ، لأنها كانت تعتمد بالأساس على صادراتها من المواد البترولية والقليل من المواد الأولية الأخرى .

2 . الجزائر من التعاون إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

لقد أدخل الاتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في تعامله مع الدول المتوسطية بدل مفهوم التعاون الذي كان سائداً في سنوات السبعينات، إذ أصبحت الجزائر تحتل مركزا خصوصيا إزاء المجموعة الأوروبية أكثر فأكثر، في بداية التسعينات.ولقد عبرت الجزائر عن نيتها في التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، حيث حظيت بكرسي الملاحظ تجسيداً لنيتها في التوقيع على الاتفاق ، إذ مرت المفاوضات مع الاتحاد بمراحل صعبة ، تميزت بالفتور أحياناً و بالانقطاع أحياناً أخرى ، و يعود ذلك إلى أن الجزائر تحاول في كل مرة أن يتفهم الاتحاد خصوصيات اقتصادها ، على عكس جيرانها مثل المغرب ، تونس ، اللتان توصلتا إلى اتفاق معه.

ففي الجولات السابقة ركزت الجزائر على ضرورة أخذ الطرف الأوروبي بعين الاعتبار خصوصيات الاقتصاد الجزائري و بنية تجارتها الخارجية المعتمدة على المحروقات بأكثر من 90% ، إلى جانب تحرير المبالغ المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميداني الذي تم إقراره خلال لقاء برشلونة سنة1995 و المقدر بـ 250مليون وحدة أوروبية ،

و بعد عدة جولات و بالضبط في الجولة الثامنة ، تخطى المفاوضون عدداً من القضايا ، حيث تم التنازل عن مبدأ أو شرط خصوصية الاقتصاد الجزائري ، من قبل الطرف الأوروبي ، و إدراج مسألتي حرية تنقل الأشخاص و مكافحة الإرهاب ضمن إطار المفاوضات ، فبعد أن وقع كل من إسرائيل و فلسطين و الأردن و تونس و المغرب و مصر ،

اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي جاء دور الجزائر لتنهي مفاوضاتها التي بدأت مع الاتحاد يوم 04 مارس1997 ، ولقد تم فعلا التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 19-12- 2001, بمقر اللجنة الأوروبية ببروكسل أي بعد مرور 5 سنوات على بدء المفاوضات .

لقد كانت هذه المفاوضات تمس معظم الجوانب الاقتصادية والمالية ، منها حرية تنقل البضائع من المواد الصناعية ، أولية ومواد زراعية ، ومختلف الخدمات ، والمنافسة والجباية ، وهي كخطوة أولى نحو عولمة الاقتصاد الجزائري قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

كما وقد تم بعد ذلك رسميا توقيع اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية في أفريل 2002 ، حيث تعززت الاتفاقية في مجال التجارة الحرة ، بتعهد الجزائر بإلغاء الضرائب عن وارداتها من السلع المصنعة من دول الاتحاد الأوروبي بالتدريج خلال مدة 12 سنة ، وكذلك تعهدت بخفض التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية الواردة من دول الاتحاد الأوروبي ، وتم كذلك الاتفاق على العديد من القضايا الاقتصادية مثل تأسيس الشركات و التعاون الاجتماعي ، الثقافي ، السياسي ، وحتى الأمني .

إن الاندماج الذي عرفته الجزائر ، وما نتج عنه من حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال وانتهاج سياسة اقتصاد السوق ، أدى إلى تعزيز الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ، حيث انطلقت فعالية الشراكة بينهما في الفاتح من سبتمبر 2005 .

3) . محتوى اتفاق الجزائر مع الاتحاد الأوروبي :

إحتوى الاتفاق على مجموعة من الآليات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق تدريجي لمنطقة تبادل حر أورومتوسطية ، و المتمثلة في حرية تدفق السلع و رؤوس الأموال و كذا المنافسة بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي في شتى المجالات .

و عند الحديث عن رفع الحماية الجمركية ، فإن الاتفاق يعني رفعها كليا عن الاقتصاد الوطني ، من خلال الآليات التي تضع الإنتاج الجزائري في منافسة حقيقة . لكن هذا لن يتم دفعة واحدة بل أن هنالك مرحلة تدريجية لتأهيل الإنتاج الوطني ، و رفع الحماية قدرت بحوالي 5 إلى 6 سنوات بعد التوقيع على الاتفاق ، و من المفترض أن يصبح الاقتصاد الجزائري مطلق الحرية مع الاتحاد الأوروبي في حدود سنة 2009 أو 2010 .

كذلك نص الاتفاق على جوانب دعم و تعاون مالية تضمن مايلي :

إعادة تأهيل الوحدات الصناعية .

تطبيق إجراء الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية ، سيتم على مدى 6 أعوام ما بين عامي 2008 و 2013 على التجهيزات الزراعية والصناعية ومنتجات مجموعة " طاقة ، زيوت التشحيم " والبالغ عددها 1102 خاضعة للرسوم و التي تطبق عليها حاليا حقوق جمركية تتراوح بين 05 و 15 في المائة ، و على عكس المنتجات الصناعية التي

ستخضع لإلغاء الحقوق الجمركية على مدى 12 سنة فإنه من المقرر تطبيق إلغاء تدريجي على المنتجات الزراعية والمواد الزراعية المحولة ومنتجات الصيد.

التجهيزات الزراعية والصناعية .

إصلاح المنظومة البنكية .

تكوين المسيرين .

إلا أن هذه الإجراءات لم تترجم في شكل معطيات مالية رقمية بل جاءت على عموميتها.

و لقد لوحظ أن هذا الاتفاق بالإضافة إلى أنه لم يتضمن أي إجراء مالي ملموس و محدد رقميا ، و نجد أيضا غياب للالتزام المباشر و المحدد من قبل الاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر في مجال التعاون الاقتصادي ، يضاف إلى ذلك غياب اقتراحات ملموسة في مجال الاستثمار المباشر ، باستثناء قطاع الطاقة الذي حظي بالاهتمام الأوفر، و اكتفى الاتفاق بالإشارة إلى تشجيع أوروبي للمتعاملين الأوروبيين قصد الإقدام على الاستثمار في الجزائر.

4) ـ أهداف ومجالات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي :

من أجل تسريع عملية التنمية تهدف الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى ما يلي:

. التعاون في مجال الزراعة من أجل تحديثها وإعادة هيكلتها .

. العمل على تحسين وتطوير الموارد المائية ، وترشيد عملية تسييرها واستعمالها. . التعاون على تحسين البنية التحتية ، ونشر التكنولوجيا في هذا المجال.

. تدعيم البحث العلمي وتدريب العاملين على التقنية والتكنولوجية.

. إعطاء أهمية كبيرة للطاقة وتطوير وتنسيق أساليب جمع البيانات والإحصائيات وتبادلها ، كما يتوسع ذلك إلى التعاون في المجال المالي والاجتماعي والثقافي.

5) . الانعكاسات الاقتصادية لاتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي :

لا نريد أن نحكم مسبقا على تجربة لم تنطلق بعد ، لكننا من خلال بعض المعطيات يمكننا أن نتنبأ حدوث عدة آثار إثر إتفاق الشراكة هذا ، والذي يمهد الطريق لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، والسماح بإعادة إدماج الجزائر ضمن السوق الأوروبية ، ومن بين الآثار منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي ، وتتمثل أهمها فيما يلي :

أ) . إيجابيات إتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني: من بين الإيجابيات المرتقبة نجد مايلي :

· ضمان عصرنة الآلة الصناعية ، والدخول في المنافسة مما يحفز تحسين الانتاج .

· تخفيض نسب الرسوم الجمركية للمواد الأولية والنصف مصنعة التي تدخل في إطار الصناعة التركيبية ، قد يساهم في تخفيض تكلفة الإنتاج خصوصا وأن الجزائر تعتمد على المواد الأولية بنسبة 80% ، كلها مستوردة من الخارج .

المحاضرة 9 : علاقة الجزائر بمنظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEP)

أوبك منظمة تضم 13 دولة تتمثل في :السعوديّة، الكويت، إيران، الجزائر، العراق، الإمارات، فنزويلا، نيجريا، أنغولا، الغابون، ليبيا، غينيا الاستوائية وجمهورية الكونغو،كما شهدت المنظمة انسحاب أعضاء مثل الإكوادور (1992–2020) و قطر 2019 ، كما ان بلدان علقت عضويتها مثل اندونيسيا(2008–2016).

تأسست المنظمة عام 1960 في بغداد من طرف كل من السعوديّة وإيران، فنزويلا والعراق والكويت يقع مقرها في فيينا، وتساهم فيما يعادل % 40 من الإنتاج العالمي، وتسيطر على حوالي % 79 من احتياطات النفط المؤكدّة، وبمعدّل إنتاج يومي يقدر بحوالي25 مليون برميل.

دور الجزائر التاريخي داخل منظمة الأوبك

لقد تأخر الدخول الفعلي للجزائر في منظمة الأوبك إلى غاية جويلية 1969 بسبب البنود المجحفة التي فرضتها اتفاقيات إيفيان في قطاع الهيدروكربونات، وقد تم مناقشة هذه البنود مرة أخرى سنة 1965 ، و في سنة 1968دخل الجزائريون في مواجهة مع الشركة الفرنسيّة الوطنيّة CREPSحول شروط استغلال حقل نفط زارزايتين معتبرين أن" نسب الاستغلال العالية للنفط تشكل هدرا للموارد الوطنيّة"، لتتخذ الجزائر بعدها القرار التاريخي ، والذي تمثل في إعلان التأميم على صناعتها النفطيّة في 24 فيفري 1971.

دور الجزائر التاريخي داخل المنظمة يتجلى في مواقف عدّة؛ بدءا بتقديم الدعم التقني في المساعي الليبيّة لإعادة مراجعة أسعار النفط مع الشركات الأجنبيّة وفي سبتمبر من عام 1971 أقر المؤتمر الوزاري للأوبك ما وصف" بالطلب النوعي للجزائر "باقتراح أخذ الدول المضيفة لحصص في الشركات النفطيّة الأجنبية المتواجدة على ترابها

كما أعلنت ليبيا التأميم على نشاطات شركة بريتيش بتروليوم داخل ليبيا في ديسمبر من ذات السنة، ثم دخول دول الخليج النفطية على الخط بمفاوضات مع الشركات النفطية الناشطة على ترابها لأجل الاستحواذ على غالبية الأسهم، مثل العراق عام 1972 والسعوديّة عام 1973 ،وبعدهما الكويت وإيران.

وفي سياق الجهود المبذولة من الجزائر للرفع من القدرات الإنتاجية المحلية للدول النفطية، لبت الجزائر نداء شيخ إمارة أبو ظبي في مارس من سنة 1974 بإرسال 20 من الخبرات الجزائريّة من مهندسين وتقنيين من شركة سوناطراك الجزائريّة، وعلى مدار 13 سنة، قامت هذه الكفاءات بتطوير قطاع صناعة النفط الإماراتي والتعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات، متوجة جهودها بإنشاء شركة نفط ابوظبي الوطنية ADNOC.

الموقف الجزائري أمام حرب أسعار النفط الروسيّة السعوديّة:

بعد تراجع الاقتصاد الصيني أحد أكبر مستهلكي النفط جراء انتشار جائحة كوفيد 19 عالميا والذي نتج عنه انخفاض الاستهلاك العالمي للطاقة؛ عقد اجتماع أوبك plus في 5 مارس 2020حيث وافقت 22دولة عضو على اقتراح السعوديّة لخفض الإنتاج ما عدا روسيا وهو ما أدى لفشل الاجتماع.

وفي9 مارس 2020 انعقد اجتماع حيث ظهرت للعلن حرب الأسعار بين روسيا والسعوديّة، وتلي ذلك سقوط حرّ لأسعار النفط .في نهاية مارس و 2020 فشل كارتل الأوبك وحلفاؤه على الاتفاق أمام تراجع تاريخي لأسعار النفط، في ظل انتشار الوباء خارج الصين، مما أدى لتراجع اكبر للأسعار وبشكل كبير متسارع نهاية شهر أفريل م نفس السنة.

وفي اتجاه دعم المسعى لاستعادة حصة السوق بسبب تقلص الطلب الناجم عن انتشار الفيروس، وافقت السعوديّة على تخفيض إنتاجها النفطي في حين رفضت روسيا الامتثال مخافة خسارتها حصتها في السوق الدولية، وهو ما نتج عنه إخلالا بالاتفاق النفطي أوبك .plus

بعد بلوغ النفط لحدود دنيا تاريخيّة في أسعاره عادت السعوديّة وروسيا لطاولة المفاوضات بعد ضغط أمريكي، ووساطة من مجموعة العشرين والجزائر بشكل خاص، ومع وقوع أضرار اقتصادية جسيمة تقرر بإجماع أعضاء الأوبك plus الخفض الجماعي في إنتاج النفط ب9.7 برميل نفط يوميا بدء من ماي إلى غاية نهاية جوان 2020 في ظل استمرار سياسات الغلق والانكماش الاقتصادي و تسجيل ما قدّرت قيمته ب 30%من فائض العرض النفطي في السوق في نفس السنة. 2020 .

الموقف الروسي: رأت روسيا أن سعر 51 دولار للبرميل مناسب لجميع الأطراف، وان الانخفاض في الطلب على النفط ما هو إلا انعكاس للأزمة الصحيّة كورونا 19 في الصين، باعتبارها أكبر المستوردين للنفط بواقع 13 مليون برميل يوميا؛ وبالتالي سيعود الطلب لمستواه

بانحسار تأثير الفيروس على الاقتصاد، مع الأخذ أيضا بعين الحسبان تأثيرات النفط الصخري الأمريكي.

الموفق السعودي: وقد رأت السعوديّة أن الموقف الروسي بعدم الالتزام بخفض الإنتاج يعدّ نقضا للاتفاقات السابقة حول الإنتاج، كما رأت أن الرد الأفضل سيكون عبر إغراق السوق النفطية في مرحلة أولى 10.5 مليون برميل يوميا، ومن ثمة الزيادة في 2021 إلى حدود 13 مليون برميل يوميا مع تقديم تفضيلات عدّة في الأسعار لزبائنها، وهذا الأمر تسبب فوضى أسعار دولية وجدل كبير بين المنتجين الكبار.

ونتيجة لعدم تحقيق السعودية لأهدافها، تراجعت مبدئيا عن موقفها والذي دعمه مجموعة من الخبراء معتمدين على نقاط ثلاث هامة جدا:

– يمكن للاقتصاد الروسي التعايش مع أسعار نفط في حدود ال 25 دولار للبرميل لسنوات، أما بالنسبة للسعوديّة فالسعر الأنسب هو ما بين 85 إلى 91 دولار ; فالاقتصاد الروسي متطور وأكثر تنوعا نسبيا مقارنة بنظيره السعودي الريعي بشكل واضح

– عدم امتلاك السعوديّة الاستطاعة الإنتاجيّة لإغراق السوق النفطيّة العالميّة، بحيث أن ما تدعيه من قدرة إنتاج تصل إلى 12.5 مليون برميل يوميا عمل يفوق طاقتها عمليا ولا يمكن استمراره.

– انخفاض و تراجع تكلفة إنتاج البرميل النفطي الروسي أمام نظيره السعودي، بسبب إدارة العمليات النفطيّة الروسيّة بالروبل المحلي(الذي تراجعت قيمته مقابل الدولار) والبيع في السوق الدولية مقابل العملات الصعبة.

العلاقات الجزائريّة الروسيّة وانعكاساتها على اتفاق الأوبك:plus

امتلكت الجزائر علاقة دافئة مع الاتحاد السوفياتي سابقا، وامتد ذلك ليشمل روسيا كوريث شرعي للاتحاد السوفياتي، حيث تجلى ذلك في التعاون في مختلف القطاعات لاسيما الإستراتيجية والسياسيّة والاقتصادية؛ فالجزائر هي أول دولة عربيّة وإفريقيّة تبرم اتفاقية الشراكة الإستراتيجية مع روسيا سنة 2001.

استثمرت الجزائر في علاقتها المميزة مع روسيا؛ بتعزيز مكانتها في مختلف الدوائر السياسيّة النشطة بها مثل ما يحدث في اتفاق الأوبك بلس؛ الذي شكل تواجد الجزائر على رأس المبادرين بالاتفاق للحد من إغراق السوق النفطيّة بالنفط الروسي، وهذا يعتبر دليلا على الثقة المتبادلة بين صانع القرار الروسي والجزائري، ودليل على الزخم الذي اكتسبته السياسة الخارجيّة الجزائرية من الحياد المطلق، والذي وإن أضر بمصالح الجزائر في محطات عدّة إلا انه أكسبها المصداقيّة الدولية و منحها مشروعيّة إزاء أي مبادرة تقوم بها

تمركز الجزائر في رئاسة الأوبك سنة 2020 ومكانتها هو ما دفع بروسيا لتتفاوض بسلاسة مع طرف اخر ممثلا في السعوديّة؛ في ظل الاتهامات السابقة التي طالت السعوديين بإغراق السوق خدمة لأغراض أمريكيّة ممثلة في تحقيق مخزون نفطي استراتيجي بسعر رخيص خلال فترة الركود النفطي عام 2020 .

ما معنى أوبك بلسopec plus "?

تحالف دولي من اجل تأثير الدول المنتجة للنفط في سوقه الدولية، جاء تحالف "أوبك بلس" بعد 56 عاما من إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط ، وشمل –إضافة إلى الأعضاء الـ13 الرئيسيين في المنظمة– 10 بلدان أخرى بهدف خفض إنتاج النفط لتحسين أسعاره في الأسواق .

ويعد هذا التحالف بين منظمة "أوبك" وتحالف "أوبك بلس" ذا أثر كبير على أسعار النفط عالميا، فتكون قرارات ومخرجات اجتماعاتهما محل ترقب ومتابعة دائمة.

بهدف خفض إنتاج النفط لتحسين أسعاره في الأسواق خاصة بعد الانخفاض الكبير في الأسعار بسبب الزيادات الكبيرة في إنتاج النفط الصخري بأميركا عام 2011، أُنشئت "أوبك بلس" يوم 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، ووقعت اتفاقا مع 10 دول منتجة للنفط غير الأعضاء الأساسيين، أبرزها روسيا، ثالث أكبر منتج للنفط في العالم، وباتوا يعرفون من حينها بـ"أوبك بلس."

المراجع:

– محمد سني، حميد رامي: الدور الجزائري في منظمة الأوبك والأوبك بلس لإعادة التوازن لأسعار النفط 2016–2021، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 09 العدد01/2022

–عبد الله نور الدين: الاقتصاد الجزائري، مطبوعة بيداغوجية، جامعة الدكتور" مولاي الطاهر " سعيدة2023

– ضيف احمد، عزوز احمد: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد / 14 العدد 19 سنة2018.

المحاضرة 10: واقع وأفاق الاقتصاد الجزائري

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي مكانة هامة في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على منتج واحد في عملية التصدير وكذا الاعتماد عليها كمورد أساسي في تمويل الميزانية، فالاعتماد على مورد واحد كمحرك للنمو الاقتصادي يمكن أن يعرقل أو يوقف عجلة التنمية إذا ما انخفضت أسعار هذا المنتج في الأسواق العالمية .إن اعتماد هذه الاقتصاديات على مورد واحد لم يكن اختيارا بل كانت مجبرة على ذلك وفق مبدأ التخصص ونمط تقسيم العمل الدولي ومدى وفرة هذت المورد في تلك الدول، إذ اغلب هذه الدول تتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذا المورد خاصة فيما يتعلق بالثروات الباطنية.

من خلال هذا نجد بأن ثراء هذه الدول بالثروات الباطنية هو نعمة عليها) في حالة ارتفاع أسعار هذه الثروات في الأسواق العالمية، ولكن يصبح نقمة عند انخفاض الأسعار وذلك لعدم وجود البديل ، ولذلك وجب التفكير في تنويع هيكل اقتصاد هذه الدول حتى لا يبقى اقتصادها مرتبط بتقلبات أسعار هذه المنتجات الريعية في الأسواق العالمية.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط سواء في صادراتها و في تمويل ميزانيتها، و بالتالي فان اي تذبذب في أسعار المحروقات سيؤثر على الاقتصاد الجزائري، ولقد تبنت الحكومة الجزائرية منذ الأزمة النفطية 1986 مجموعة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية قصد الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وجعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا، حتى يتجنب الصدمات الخارجية عند انخفاض أسعار البترول العالمية، وذلك من خلال تشجيع القطاع ألفلاحي والصناعي والسياحي بمجموعة من التسهيلات

والتحفيزات الضريبة لها وكذا تقديم الدعم للشباب الراغب في إنشاء مؤسسات صغيرة متوسطة وناشئة.

مفهوم التنويع الاقتصادي،أهميته، أهدافه:

يعرَف التنويع الاقتصادي على أنهُ" عملية تهدف ف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة موَلِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل"

كما يعرف أيضا على انه" توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً ." كما يعرف التنويع الاقتصادي على انه " العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصاً إذا كان ريعياً."

هناك اتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي، الاتجاه الأول يتمثل في نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو الذي يرى في التخصص(انخفاض درجة التنويع الاقتصادي) محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي، أما الاتجاه الثاني فيتمثل في دراسات عديدة، تبين أن لانخفاض درجة التنويع الاقتصادي وتركز الإنتاج والصادراتفي قطاع معين له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وبالتالي فهي تنادي بزيادة درجة التنويع الاقتصادي وعدم تركز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من المنتجات والقطاعات والنشاطات.
يستند أصحاب فكرة ضرورة التنويع الاقتصادي على العناصر التالية:

تقليل المخاطر الاستثمارية :يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار،
وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة
عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منه.

تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات :تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.
زيادة إنتاجية رأس المال البشري :يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل و رأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية :يسهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات

التشابكيةl'interdépendance(الاعتماد المتبادل) فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي.

تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي :يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

خلق الفرص الوظيفية :ذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة.

زيادة القيمة المضافة :يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما
يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة قطاعياً ومحلياً.

مؤشرات التنويع الاقتصادي:

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة أهمها:

– معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي.

– درجة استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط.

– تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

– نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية .وبصورة عامة يدل على الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية و ازدياد التنويع الاقتصادي.